



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الانسحاب المنظم تحت «الناز الإعلامية» [06]



الافتتاحية

التراجع الأمريكي وملاء الفراغ

بات التراجع الأمريكي التدريجي أمراً واضحاً وملموساً، خارج دائرة الجدل، والأهم أنه بات ثابتاً ومستمراً، واتجاهاً إجبارياً لا بديل عنه. وكما هو معلوم، فإن هذا التراجع بالنسبة لدولة بوزن الولايات المتحدة التي استفردت بالهيمنة على القرار الدولي منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، يعني موضوعاً أن جملة الخيارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية السائدة خلال مرحلة الاستفراء، ستحل محلها خيارات جديدة، فما يتراجع ليست دولة بذاتها، بل هو كل نموذج العلاقات الدولية السابق، وكل أدوات وبنى هيمنة المركز الغربي الرأسمالي، أي أن نظاماً دولياً جديداً بات موضوعياً على جدول الأعمال.

وإذا كانت المراكز الدولية الصاعدة، لديها من المقومات والأدوات والإمكانات، بأن يزداد وزنها ودورها وفاعليتها بشكل مباشر، فإن المسألة بالنسبة إلى البلدان الطرفية تعني أن الأفاق باتت مفتوحة أمام دولها وشعوبها لإبداع نموذجها الخاص الذي يلبي حاجات شعوبها في التنمية والسيادة على القرار، على أساس التكامل مع دول وشعوب العالم، والاعتراف المتبادل بالحقوق. تشكل المرحلة الحالية، ورغم كل آمهات، فرصة تاريخية أمام دول الأطراف، بحث الخطى والحقق بهذا التغير النوعي على المستوى الدولي، كل حسب خصوصياته وأولوياته، التي يفرضها الظرف الملموس، والخروج من ذلك المأزق التاريخي الذي وجدت نفسها فيه، بحكم النموذج الاقتصادي - الاجتماعي المتكثف مع الليبرالية الجديدة التي وصلت إلى طريق مسدود في بلدانها الأم.

إن هذه الرؤية تفرض على القوى الحية في بلدان الأطراف، وبالأخص في البلدان التي تشهد توتراً، وأزمات مستفحلة، ومنها بلادنا، لعب دورها في ملء الفراغ الناشئ، وإيجاد موطئ قدم لها في الظرف الدولي الناشئ، ويشكل الحل السياسي العنوان الأبرز لأية خطوة جدية بهذا الاتجاه، دون الخضوع لاعتبارات اللحظة.

تعتبر سلسلة التراجعات الأمريكية في الملف السوري، وصولاً إلى التصريح الأخير للرئيس الأمريكي بـ«الانسحاب القريب» من سورية، وانحسار مساحات العمل المسلح، تعزيزاً وتأكيداً لتلك الحقيقة الثابتة في الوضع السوري، وهي: أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة السورية، باعتبار أن استدامة الاشتباك، ومنع الحل السياسي هو بالعمق خيار أمريكي، بغض النظر عن دور القوى الأخرى، لاسيما، وأن ضرورات هذا الحل ما زالت قائمة، مثل التوتير ومحاولات العرقلة في الشمال السوري مؤخراً، وأن الكثير من مفردات وعناصر هذا الحل في متناول اليد، وبالدرجة الأساسية القرار 2254 كخريطة طريق للحل، والتحضيرات الجارية لتشكيل لجنة الإصلاح الدستوري.

إن التكيف سورياً مع المتغيرات الدولية، لا يقتصر على الاصطفاف مع القوى الدولية الصاعدة، بل يتطلب أيضاً من جميع القوى، العمل بالضرورات الموضوعية التي يفرضها الواقع السوري، ومنها التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل كحق مشروع للشعب السوري من جهة، وكتجمل ملموس للواقع الدولي الذي يتشكل، ومنطقه، ومحتواه العميق، ومساهمة السوريين بقسطهم في المتغيرات الدولية القادمة بلا شك.

شؤون استراتيجية



فليمت الناس
ويستمر الربح!

20

شؤون اقتصادية



295 ألف ليرة
تكاليف المعيشة أذار 2018

12

شؤون محلية



من يكفل
حقوق النازحين؟

08

شؤون عمالية



سراب زيادة الأجور

03

حقوق على ورق



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الذين دفعوا الثمن

أعوام انقضت من عمر الأزمة الوطنية السورية، توضح فيها عمق الأزمة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية، التي دعمتها السياسات الليبرالية عبر حزمة واسعة من الإجراءات والتشريعات، حيث انقسم المجتمع تقريباً إلى طبقتين أساسيتين من حيث نصيب كل منهما من الدخل الوطني «أجور-أرباح»، وهذا يعني من الناحية السياسية والاقتصادية، أن الأغنياء ازدادوا ثراءً ونفوذاً، والفقراء ازدادوا فقراً، وتقيدت حريتهم في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

تأثير الأزمة كان وما زال كبيراً على الفقراء ومنهم العمال، وهم من دفعوا فاتورة الفقر والبطالة والتشرد والتهجير من مناطقهم التي دمرتها الحرب الظالمة، وسيبقون يدفعون الفواتير الناتجة عنها لعشرات من السنين، إذا لم يحدث تعديل حقيقي في موازين القوى لمصلحة أغلبية الشعب السوري، ليمارس سلطته الحقيقية، ويمنع إعادة إنتاج الأزمة مرة ثانية.

الطبقة العاملة السورية لها الحصة الأساس من فاتورة الأزمة المدفوعة إلى الآن، لأنها خسرت معظم مواقعها الإنتاجية، سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، الذي خسر معظم عماله فرصتهم بالعمل بسبب إغلاق منشآتهم أو تدميرها، وأيضاً بسبب وقوع العديد من العمال في مناطق ساخنة لا يمكن للعمال الوصول إليها، ومن هنا يمكن القول: أن فقراء الشعب السوري بعماله وفلاحيه وحرفيه لهم مصلحة حقيقية في الحل السياسي، الذي يُعاق بأشكال مختلفة من قوى لها مصلحة في استمرار الأزمة.

عندما نقول أن الحل السياسي الذي يضمن وحدة سورية أرضاً وشعباً هو خشبة الخلاص، فإن هذا يعني للطبقة العاملة، انفتاح الأفق أمامها في الدفاع عن حقوقها، ومصالحها المعبرة عن المصالح العامة لأغلبية الشعب السوري، التي جرى الهجوم عليها من خلال السياسات الليبرالية التي تبنتها الحكومات السابقة، واللاحقة قبل الأزمة وأثناءها.

إن المرحلة القادمة، سيكون طابعها الأساس، هو: العمل السياسي المفتوح على مصراعيه، وهذا يعني إعادة اصطاف القوى المختلفة على أساس البرامج التي تطرحها حول مستقبل سورية، والشكل المقترح أن تكون عليه سياسياً واقتصادياً، حيث يتطلب من القوى الوطنية، وفي مقدمتها الحركة العمالية والنقابية، التوافق على برنامج الحد الأدنى المعبر عن مصلحة وحقوق أغلبية الشعب السوري، في مواجهة قوى الفساد الكبير، التي تحضر نفسها منذ وقت بعيد لإعادة الاستثمار السياسي والاقتصادي في مرحلة ما بعد الأزمة.

■ ميلاد شوقي

مهلة ثلاث سنوات

الدستور الجديد الصادر في سورية عام 2012 نص في المادة الثالثة والخمسين بعد المائة على أنه: «تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل إقرار هذا الدستور سارية المفعول إلى أن تعدل بما يتوافق مع أحكامه على أن يتم التعديل خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ميلادية»، ولكن ومع مرور ثلاث سنوات على انتهاء المهلة الدستورية، لم يتم لغاية الآن تعديل أية قوانين، بل على العكس عمل على إصدار قوانين جديدة تخالف الدستور، ولا سيما قانون التشاركية، حتى التصرفات والقرارات الحكومية باتت تخالف الدستور، وخصوصاً ما يتعلق منها بمستوى معيشة المواطن والأجور والعدالة الاجتماعية.

قوانين غير دستورية

جاء الدستور الجديد بتغيير جذري خاصة في المادة الثامنة منه، وبالتالي باتت جميع القوانين التي صدرت بناء على هذه المادة باطلة دستورياً وبحاجة إلى تغيير بما يتوافق والمادة الثامنة الجديدة.

ومن هذه القوانين الهامة التي صدرت بناء على المادة الثامنة من الدستور القديم، هو قانون التنظيم النقابي رقم 84 الصادر عام 1968 وخاصة أن هذا القانون لم يصدر بناء على أحكام الدستور بل صدر بناء على أحكام القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم 2 لعام 1966

وقرار مجلس الوزراء رقم 84 لعام 1968.

كما أن الأسباب الموجبة التي وردت في متن القانون والتي تعد مقدمة له باتت أيضاً غير دستورية، ويجب أن يتم تغييرها بما يتلائم والدستور الجديد الصادر عام 2012 خاصة المادة الثامنة، وأن يتم إصدار قانون نقابي جديد بناء على أحكام الدستور، متضمناً حق الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي في استقلاليتها قرارهما فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة بكل الطرق والأشكال السلمية، التي نصت عليها مواد عدة من الدستور.

الانتخاب داخل النقابات

أيضاً، باتت طريقة الانتخاب داخل النقابات بطريقة القائمة المغلقة يشوبها عيب عدم المشروعية وجزأها البطلان لمخالفتها الواضحة والصريحة للدستور الجديد، ويجب أن يحصل الانتخاب وفق الطرق الدستورية والقانونية الجديدة حسب المادة الثامنة من الدستور، والتي نصت على التعددية السياسية وممارسة السلطة بالطرق الديمقراطية عبر الاقتراع.

تجريم الإضراب؟!

كما أن قوانين العمل المعمول بها حالياً، وقوانين العقوبات التي تجرم الإضراب في القطاعين العام والخاص، والتي يواجه بها العمال، باتت أيضاً غير دستورية وتفتقد لأدنى درجات المشروعية، لاعتبارها الإضراب جنحة حيث نص الدستور الجديد بشكل صريح وواضح على حق الطبقة

العاملة بممارسة حق التظاهر السلمي والإضراب عن العمل في المادة الرابعة والأربعين.

ضمان استقلالية النقابات

كما أن هناك بعض النصوص في قانون العقوبات، والتي تسمح بحل أو وقف أية نقابة أو جمعية عن ممارسة عملها، وذلك حسب المادة 108 من قانون العقوبات، والتي نصت على أنه يمكن وقف كل نقابة أو شركة أو جمعية وكل هيئة اعتبارية عن العمل..... وهنا مثل هذا المواد باتت لا تتمتع بالشرعية القانونية والدستورية، فالمجالس المنتخبة عادة لا يمكن حلها أو وقفها عن العمل، لأنها هيئات منتخبة وليست معينة تعييناً من قبل السلطة، وهي تستمد شرعيتها من قبل ناخبها ويضمن لها الدستور التمتع باستقلالية بدلالة المادة العاشرة منه.

الدستور الجديد جاء بالعديد من الحقوق للطبقة العاملة، واعترف لها بحقها الكامل في ممارسة كافة الأساليب النضالية السلمية للدفاع عن حقوقها، ونص على حقوق العمال في عيش كريم وأجور تناسب الأسعار، وألزم الحكومة باتباع سياسة اقتصادية تؤمن العدالة الاجتماعية، وتحافظ على القطاع العام، وأن تديره وفق مصالح الشعب السوري، ولكن كل هذه الحقوق مازالت حبراً على ورق، ويستمر يوماً بعد يوم تجاهل الحكومة للدستور واعتباره كأنه لم يكن، وهو ما يجعل جميع تصرفاتها وقوانينها معرضة للطعن، بعيب عدم المشروعية، وبالتالي إلغاءها واعتبارها كأنها لم تكن.

باتت طريقة

الانتخاب داخل

النقابات بطريقة

القائمة المغلقة

يشوبها عيب

عدم المشروعية

سراب زيادة الأجور

تخرج إلينا الحكومة كل حين بتصريحات جديدة تسوق فيها جملة من المبررات والأعذار فيما يتعلق بتبردي الوضع المعيشي للمواطن السوري وتنتهي جميعها إلى خلاصة واحدة، هي: ألا زيادة في الأجور عما قريب.

■ غزل الماغوط

فمؤخراً صرحت وزارة المالية: أن الحكومة مهتمة بالفعل بزيادة الرواتب، لكنها أكدت أن الأولوية هي تأمين فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل، وهو الأفضل في الوقت الحالي، وأنها تتجه لدعم إعادة إعمار المناطق الصناعية وتشغيل المعامل المتوقفة أولاً، ثم الانتقال لملف زيادة الرواتب..

إنكار مستمر

إذن، وباختصار، نقول لنا الحكومة: لا تترقبوا زيادة في أجوركم، وكما سبق لها أن ربطت هذا الملف بتخفيض الأسعار حيناً والحوافز الإنتاجية حيناً آخر فهي اليوم تربطه بإعادة الإعمار، وهكذا يستمر الإنكار الحكومي لضرورة زيادة الأجور وتسويفه تحت مختلف الأعذار، بحجة أنه ليس أولوية في الوقت الراهن.

لكن هذا العذر كسائر الأعذار السابقة، مردود على الحكومة،



الحكومية خلال الحرب. يوضح هذا التصريح: أن الحكومة لا تعول على القطاع الخاص وحده في تأمين فرص العمل، وإنما على المنظمات الدولية أيضاً، وكل ذلك ينصب في سياق تهربها من مسؤولياتها في هذا الصدد، فتأمين فرص العمل وزيادة الأجور وتحسين الوضع المعيشي مسؤولية يتحملها الجميع، باستثناء الحكومة! لذلك عزيزي العامل إذا سمعت اليوم خبراً عن زيادة الأجور، أو عن تحسين المستوى المعيشي، أو عن توفير فرص العمل، أو...، تذكر أنه يوم كذبة نيسان، وأن كل أيامنا مع الحكومة هي الأول من نيسان.

الحكومة المستمر منها.

الجميع مسؤول إلا الحكومة

كما تحدث وزير المالية خلال لقائه مع وفد من إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة والعاملة في مجال التنمية المستدامة، أن هناك إمكانات كبيرة للتعاون بين الوكالة والحكومة السورية، وخاصة فيما يتعلق بتمويل إعادة إعمار المعامل المدمرة في المحافظات السورية، لافتاً إلى أن هذا الأمر سيخلق فرص عمل ضخمة، ويدعم الاقتصاد السوري، وأن الحكومة ترحب بأي دعم مالي يساعد في إعادة إعمار ما تهدم، بعد أن تراجعت الموارد

الحكومي هو الأقدر على توفير جبهات عمل ضخمة لشريحة واسعة من المواطنين، فالأجدر بالحكومة أن تتخذ سياسات حقيقية للاستثمار في هذا القطاع الذي وفر مقومات صمود البلد خلال سنوات الأزمة، وأن تعمل على ضخ دماء جديدة فيه، عبر استقطاب الأيدي العاملة الشابة، ووقف نزيف الفنين والعمالة الخبيرة، وهما أمران لا يمكن تحقيقهما إلا برفع الحد الأدنى للأجور، والذي لا يمكن وصفه إلا بأنه غير متناسب على الإطلاق مع الأسعار والواقع الاقتصادي اليوم، وهكذا نعود إلى نقطة البداية، وهي: مسألة زيادة الأجور وتهرب

ذلك أن إعادة الإعمار ملف يطول تحقيقه ويتطلب دعماً وتسهيلات وسياسات مدروسة ولا يمكن تركه «على التيسير» وللوقت وحده، فعودة 500 منشأة للعمل في حلب العام الماضي وما يماثلها في ريف دمشق، كما يؤكد وزير المالية، ليست أمراً كافياً حتى تخلي الحكومة مسؤوليتها، وتجلس بانتظار عودة المزيد من المنشآت، وبالتالي توافر المزيد من فرص العمل.

ومن ناحية أخرى، فإن تصريحات الوزير تشير ضمناً إلى أن توفير فرص العمل أمر منوط بالقطاع الخاص وحده، في حين أن القطاع

الطبقة العاملة



اليونان - لقد نرّفنا في أزمته

تظاهر نحو 2000 مدرس وطالب يوم 30 آذار في العاصمة اليونانية أثينا، للتعبير عن رفضهم لخطة الحكومة في إصلاح المنظومة التعليمية، وطالب المدرسون بعقود عمل دائمة، وإلغاء عقود العمل المؤقتة، والتراجع عن إجراءات التقشف التي حولت نحو ثلث المدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية إلى العمل بنظام العقود المؤقتة، وطالبوا الحكومة بتأمين وظائفهم، وفي الطرف المقابل واجهت الشرطة اليونانية المتظاهرين برذاذ الفلفل، وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها «لقد نرّفنا في أزمته»، «يريدون أن ندفع ثمن نومهم»، إن التنظيم والهجوم المضاد خيارنا». كانت الاتحادات والمراكز العمالية والنقابات قد نظمت مظاهرة يوم 20 آذار من أجل إقرار اتفاقيات عمل جماعية.



تحالف نقابي

وقعت ثلاث نقابات من المغرب والسودان والبحرين، اتفاقية للشراكة والتعاون بينها في عدد من القضايا، بينها الدفاع عن العمال الفلسطينيين. جرى توقيع الاتفاقية يوم 28 آذار في العاصمة المغربية الرباط، بين الاتحاد الوطني للشغل في المغرب، والاتحاد العام لنقابات عمال السودان، واتحاد نقابات عمال البحرين، وتنص الاتفاقية على تنسيق الجهود والمبادرات عربياً وإفريقياً ودولياً للدفاع عن القضية الفلسطينية عامة، وعن العمال الفلسطينيين في دول اللجوء على وجه الخصوص، لمساعدتهم على تخطي العقبات القانونية المفروضة عليهم، ولتمكينهم من حقوقهم في العمل والتي تضمنتها المواثيق والقوانين الدولية. وتوسع الاتفاقية إلى تبادل التجارب والخبرات في مجالات العمل النقابي التنظيمية والمهنية والمطلبية.



ألمانيا - عمال القطارات

بدأ صباح يوم 29 آذار إضراب تحذيري لشركات المواصلات العامة في فرانكفورت، ولم تغادر قطارات الأنفاق والشوارع مرائبها، وكان اتحاد فيردي العمالي قد دعا للإضراب في وقت سابق للمطالبة بزيادة أجور نحو 2,3 مليون عامل في الخدمات العامة على مستوى الحكومة الاتحادية والولايات والبلديات، على أن لا تقل هذه الزيادة عن 200 يورو في الشهر، هذه الزيادة التي يرفضها أرباب العمل، والذين هاجموا بدورهم الإضراب وصفوه بالفوضوي، وأكد اتحاد RMV لشركات المواصلات العامة، أن الإضراب لم يؤد لغرض كبير، حيث كان الجو هادئاً في محطة قطارات فرانكفورت، ولجأ المواطنون للحافلات أو ركوب الدراجات خلال الإضراب. كانت قد شهدت عدة ولايات ألمانية إضرابات تحذيرية خلال الأيام الماضية.



فرنسا - إضرابات الأجور

دخل موظفو شركة «أير فرانس» الفرنسية للطيران إضراباً يوم 31 آذار، للمرة الرابعة خلال شهر وتقول النقابات: أن على الشركة مشاركة ثروتها مع موظفيها بعد تحقيقها نتائج جيدة العام الماضي، إلا أن الإدارة تؤكد أنها لا تستطيع رفع الرواتب، لأن ذلك سيبيح النمو في قطاع الطيران العالي التنافسية. بينما سيبدأ موظفو شركة خطوط السكك الحديدية سلسلة من الإضرابات على مدى ثلاثة أشهر الأسبوع المقبل، ومن المقرر أيضاً، أن يضرب عمال النظافة ابتداء من 3 نيسان للمطالبة بإنشاء خدمة وطنية لجمع القمامة. نفذت 11 نقابة عمالية حتى الآن إضرابين في 22 شباط و23 آذار للمطالبة برفع رواتب العاملين بنسبة 6 بالمئة، ومن المقرر تنظيم إضرابين إضافيين في 3 و7 نيسان المقبل.

أنصفوا عمال المخابز في السويداء



من أول السطر

■ نبيل عكام

اتفاقيات منظمة العمل الدولية /5/

الاتفاقية رقم 136/ تطبق على جميع الأعمال التي يتعرض فيها العمال للمواد المذيبة، وقد صدرت عن منظمة العمل الدولية عام 1971 ودخلت طور التنفيذ في عام 1973 وطالبت بضرورة الاستعاضة عن المواد المذيبة، بمواد غير ضارة أو أقل ضرراً، وأكدت المادة 6/ من هذه الاتفاقية على ضرورة اتخاذ كافة التدابير الضرورية واللازمة في أماكن العمل، التي تستخدم المواد المذيبة، وتحاشي تسبب الأبخرة الناتجة عنها في جو العمل، ويجب ألا يتجاوز تركيز الأبخرة في جو العمل كحد أقصى عن 80 ميلي غرام في المتر المكعب.

أكدت المادة 8/ منها، على تزويد العمال بوسائل الوقاية الفردية اللازمة ضد مخاطرها، تقيهم مخاطر استنشاق أبخرتها وامتصاص الجلد لها.

أما المادة 9/ من الاتفاقية، فقد ألزمت أصحاب العمل على إجراء الفحوص الدورية للعمال المعرضين لهذه المواد، والمتعاملين معها، هذا إضافة إلى إجراء الفحوص الطبية الضرورية للعامل قبل أن يعمل بهذه المواد، ويجب ألا يترتب على العامل أية تكاليف أو مصاريف نتيجة هذه الفحوص الطبية، هذا ما أشارت إليه المادة 10/ منها، ومنعت المادة 11/ تشغيل النساء الحوامل أو المرضعات في هذه المواد أو أجوائها، كذلك العمال الذين تقل أعمارهم عن 18/ سنة، وقد صادقت سورية على هذه الاتفاقية منذ عام 1976.

والاتفاقية رقم 139/ المتعلقة بالوقاية والرقابة على المخاطر المهنية الناجمة عن المواد المسرطنة، التي صدرت عام 1974 والتي صادقت عليها سورية منذ عام 1978 فقد أكدت أيضاً على ضرورة الاستعاضة عن المواد المهددة للسرطان التي يتعرض لها العمال بمواد أقل ضرراً، أو غير مسببة للسرطان، واتخاذ كافة التدابير اللازمة للعمال الذين يتعرضون لهذه المواد، أو كانوا معرضين لها، أو يمكن أن يتعرضوا لها، وكانت سورية قد صادقت على هذه الاتفاقية في عام 1960.

وقد ورد في المادة 5/ منها: تتخذ كل دولة عضو تصدق على هذه الاتفاقية التدابير التي تكفل أن تجري للعمال، أثناء مدة استخدامهم أو بعدها، فحوصاً طبية أو بيولوجية أو أية فحوص وتحاليل أخرى لازمة لتقييم مدى تعرضهم للأضرار والإشراف على حالتهم الصحية فيما يتعلق بالمخاطر المهنية.

أحدث فرع الشركة العامة للمخابز في السويداء عام 1985 والتابع لإدارة المخابز الآلية العاملة في المحافظة، ويعمل الفرع على تأمين مادة الخبز التمويني على ساحة المحافظة من خلال منافذ البيع في المخابز، والمعتمدين في القرى والأحياء كافة، والمعتمدين أصولاً من مديرية التجارة الداخلية.

■ وائل منذر

الطاقة الإنتاجية

يبلغ عدد الخطوط العاملة في الفرع 8 خطوط، وطاقة الخط الواحد 9 أطنان وقد تم دمج المخابز الاحتياطية مع المخابز الآلية منذ بداية عام 2017 وهي تضم المخابز التالية:

- 1- مخبز القرية: طاقته الإنتاجية 10600 كغ يومياً.
 - 2- مخبز قنوات: طاقته الإنتاجية 9000 كغ يومياً.
 - 3- مخبز الثعلة: وضع للاستثمار منتصف شهر كانون الأول عام 2017، وطاقته الإنتاجية 8000 كغ.
 - 4- مخبز المزرعة: وهو قيد الإنجاز وسيتم افتتاحه في هذا العام.
- أما الوضع الإنتاجي في فرع الشركة العامة للمخابز في السويداء، بلغت نسبة التنفيذ للخطة الموضوعية فيه 116,5%، وكانت نسبة المردود لكل 100 كغ دقيقاً 124 كغاً والحد المعياري 120 كغ، ونسبة التالف الصناعي، أربعة بالآلاف، علماً أن الحد المسموح فيه خمسة بالآلاف.
- يبلغ عدد العاملين في هذا الفرع 341 عاملاً و 237 عاملة بصفة دائمة و 103 بصفة مؤقتة.

موقوفات العمل

تتلخص موقوفات الإنتاج في ثلاثة أمور: الوضع الفني للخطوط الإنتاجية، والكادر البشري العامل، والمواد الأولية.

من خط الإنتاج، وليس نهاية الخط، وكتابة ضبط في ظل أن الخميرة محدودة الصلاحية وغير فعالة، وكل كيس طحين مختلف عن الآخر، «أين العدالة في ذلك؟!»

مطالب عمالية

منح عمال المخابز طبيعة عمل 100% والسلات الغذائية، وتعويض اللباس أسوة بباقي القطاعات، وتعديل أسعار الوجبة الغذائية، بما يتناسب مع أسعار السوق وفصل العمل الإضافي عن أيام العطل والأعياد، وإعطاء العمال ساعة طوارئ، وصرف طبيعة العمل والاختصاص لمستحقيها، وتأمين وسائل نقل للعمال، عملاً بالنظام الداخلي للشركة، ومنح العمال المياومين تعويض غلاء المعيشة، وإلغاء حرمانهم منها.

1- الإسراع بتثبيت العمال المؤقتين حيث تم إخبار العمال من تاريخ 2017/8/13 أنهم تم تثبيتهم و حتى تاريخه لم يثبت أي عقد.

2- الاستفادة من المساحات الأرضية الواسعة في المخابز الآلية بما يعود بالفائدة على الإنتاج والعمال.

3- تعيين عمال جدد لتعويض النقص الكبير في اليد العاملة.

4- إعداد دورات تأهيل للعمال بصفة العجان، وذلك لقلّة الخبرة وتحسين نوعية وجودة الرغيف.

5- زيادة الأجور بما يوازي تكاليف المعيشة، ويمنع تسرب العمال بسبب الرواتب الهزيلة.

بسبب استنشاق غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق مادة المازوت، وتعرضهم للحرارة المرتفعة التي تتجاوز 50 درجة في صالات الإنتاج وضرورة إشراكهم بمظلة التأمين الصحي الشامل، كما أكد على ضرورة صرف طبيعة العمل حسب نصوص قانون العاملين الأساسي، حيث ورد في القانون المذكور: أن أدنى نسبة في طبيعة العمل هي 4% وتصل حتى 40% من الراتب، والذي حدث هو: الالتفاف على هذا القانون هذا منذ اليوم الأول لبدء العمل فيه، وأخذ التعويض الممنوح على القانون السابق 25% وقسم على الراتب الجديد وأعطى نسبة 2,03% وبذلك حرم عمال المخابز من الاستفادة من ميزات القانون، وطالب النقابي بتنفيذ قرار وزير التجارة الداخلية رقم 2489 تاريخ 2017/11/9 القاضي بزيادة الحوافز الإنتاجية 35% لعمال المخابز، وبين أن سبب تأخير الصرف، هو عدم نشر القرار بالجريدة الرسمية، علماً أن الجريدة لا تبعد 200 م عن مبنى الشركة العامة للمخابز.

انتقد نقابي آخر عمل مراقبي التموين قائلاً: لا يجرؤ مراقب التموين على الدخول إلى سوق الخضرة «الهال» لكتابة مخالفات بحق من يرفع الأسعار، لكنه بكل بساطة ينفذ ضبوطاً بحق عمال المخابز، فهل يعقل أخذ ربطة خبز

قال أحد العمال الفنيين: جميع خطوط الإنتاج وبيوت النار والآلات قديمة، ولم يتم تجديدها خلال هذه الفترة الزمنية، وهي كثيرة الأعطال ويتم العمل على ترميمها وإصلاح أعطالها بهمة العمال الفنيين في المخابز، وجميع الخطوط بحاجة إلى ترميم ولا بديل عن تركيب خطوط إنتاج جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين وزيادة الإنتاج والتقليل من مصاريف الصيانة، كما يلعب ارتفاع أسعار القطع التبدلية وقطع الغيار، والتي تضاعفت أسعارها خلال الأزمة أكثر 600%.

أضافت عاملة أخرى: من يستطيع أن يعيل عائلته بأجر قدره 15000 ل.س، وذلك يتسرب العمال من هذا القطاع، مما يؤدي إلى عدم ثبات الإنتاج، ونقص في اليد العاملة، وأغلب العمال الموجودين على خطوط الإنتاج، هم مياومون وبطبيعة الحال محرومون من تعويض غلاء المعيشة.

أضاف عامل آخر: تشكل المواد الأولية أحد أهم العوامل المؤثرة في جودة الرغيف المنتج، فكل سيارة طحين تختلف في جودتها ومواصفاتها الفنية عن الأخرى، وهناك طحين ليس بالجودة المطلوبة، وخميرة مستوردة فاقدة للصلاحية وريئة.

رأي نقابي

أكد أحد النقابيين على ضرورة إدراج عمال المخابز ضمن الأعمال الشاقة والخطرة، بسبب زيادة وكثرة الأمراض السرطانية والتنفسية،

دفع جديد في اتجاه الحل

رغم التركيز الإعلامي مؤخراً على الجانب العسكري الميداني من الأزمة السورية، ولا سيما مستجدات الأوضاع في كل من الغوطة الشرقية لدمشق ومدينة عفرين السورية، إلا أن تطورات عدة كانت قد حدثت خلال الأسبوع الماضي، على صعيد الدفع والتقدم باتجاه عملية الحل السياسي في البلاد. فيما يلي نستعرض أبرز ما حملته هذا الأسبوع من مستجدات في هذا السياق.

«الترويكا» الرئاسية: اتفاق على الآليات المشتركة

كان بارزاً خلال الأسبوع الماضي، اللقاء الذي جمع كلاً من وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، والمبعوث الدولي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، في العاصمة الروسية موسكو، والذي أكد لافروف خلاله، على أن اللقاء كان «قد أكد على النقاط الاثني عشر التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، والذي حظي بموافقة كل من الحكومة السورية والمعارضة، وهذه البنود هي الأساس لتحريك العملية السياسية والدستورية. وكذلك جرى التأكيد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254، والذي ينص على التوافق بين جميع الأطراف السورية».

وأشار لافروف إلى أن الدول الضامنة الثلاث للتسوية في سورية، روسيا وتركيا وإيران، سوف تعقد قمة رئاسية مشتركة بينها في الرابع من نيسان الجاري، لافتاً إلى أنه وخلال حديثه مع دي ميستورا، اتفقا على الآليات المشتركة لتنفيذ ما قد يتم التوصل إليه في هذه القمة، «ونرى أنه من الضروري على أبواب هذه القمة، أن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة العمل تحت رعاية الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتكثيف الدور الروسي والتركي والإيراني في عملية القضاء على المجموعات الإرهابية، بما في ذلك العمل في مناطق خفض التصعيد ووقف إطلاق النار، وخلق الظروف الملائمة لحل المشاكل الإنسانية».

واشنطن تستغل العامل الكردي

حول العلاقات بين روسيا والأكراد في سورية، أكد لافروف: «علاقاتنا مع الأكراد في سورية، وكذلك الأكراد في الدول

الأخرى، لم تتغير، وهي أنه دون الأكراد لن يكون هناك حل في سورية، والقرار 2245 الذي نتمسك به يتطلب التسوية السياسية بمشاركة أطراف المجتمع السوري وقواه السياسية وقوميته كافة. إننا قلقون من الوضع الكردي، حيث كانت هناك محاولات من واشنطن للمساومة على العامل الكردي، ومحاولات للسيطرة على مساحة من سورية بأسلوب يخرق القانون الدولي. ونؤكد أنه على جميع الأطراف أن يتفقوا حول كيف يمكن وقف المواجهات في عفرين، وكيف يمكن إعادة الحياة الطبيعية، مع الاحترام الكامل لسيادة ووحدة الأراضي السورية».

دي ميستورا: «أستانا دعمت جنيف»

بدوره، قال المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا: «جاء هذا اللقاء في وقته المناسب، حيث من الأولوية بالنسبة لنا مناقشة وضع الناس الذين يعانون من الوضع الإنساني في بعض مناطق سورية، وقد ناقشنا اليوم كيفية زيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق، والأمم المتحدة جاهزة للمشاركة في هذه العمليات»، وتابع دي ميستورا: «إن أستانا تلعب دوراً مهماً جداً في مسألة خفض التصعيد، وكذلك يجب علينا أن نكثف هذه الجهود خلال الفترة المقبلة، من أجل العمل على مسألة المخطوفين والمحتجزين».

وحول عملية سوتشي، أكد دي ميستورا: أنه كان «لها دور هام في عملية تخفيض التصعيد، وإعلان لجنة الإصلاح الدستوري، وكل هذا كان الهدف منه هو دعم المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة في جنيف. ويجب أن تسرع هذه المحادثات ونتطلع لذلك، لأن الوقت ينقذ منا ونحن بحاجة إلى العملية السياسية الآن أكثر من أي وقت مضى».



وذكر غينادي غاتيلوف، أنه يجري في الوقت الراهن بحث القائمة مع الحكومة السورية، وأضاف: «نأمل أن تنجز عملية التنسيق في القريب العاجل، وأن يتم تسليم القائمة للموفد الدولي لكي يتمكن من مواصلة جهوده بشأنها». وأشار إلى أن الحكومة السورية قد استلمت القائمة المذكورة من الدول الضامنة، وسيتم تسليمها لستيفان دي ميستورا بعد أن تبدي السلطات السورية رأيها في الأشخاص المشمولين في القائمة، وقال: «لا نعتقد أنه توجد ضرورة للتجديد المصطنع في العملية المذكورة. المهمة تكمن في تنسيق القائمة مع كل أطراف التسوية السورية، أي: الدول الضامنة والجانب السوري، قبل إرسالها إلى دي ميستورا ليواصل جهوده».

لجنة الإصلاح الدستوري وتنسيق القوائم

وأكد دي ميستورا على أنه أجرى محادثات مع لافروف حول تشكيل لجنة الإصلاح الدستوري في سورية: «وكلانا يشعر بقوة بأنه لا يجب أن نخسر الوقت بشأن ما اتفقنا عليه في سوتشي، ويجب تسريع هذه العملية وصولاً إلى الأسماء المناسبة لتكون في عداد لجنة الإصلاح الدستوري، ونتطلع قدماً لإعلان إطلاق أعمال هذه اللجنة في جنيف». وفي سياق متصل، أعرب المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة في جنيف، غينادي غاتيلوف، عن أمله في أن تتمكن موسكو قريباً من تسليم المبعوث الدولي دي ميستورا قائمة أعضاء لجنة الدستور السوري المحتملين.

تصريح ترامب وحيرة حلفائه

أحدثت تصريحات الرئيس الأمريكي في أوهايو حول الانسحاب من سورية، صدمة في الكثير من الأوساط السياسية والدبلوماسية، الدولية والإقليمية والسورية، بما فيها الأمريكية، كل من موقعه ولغاياته.



■ المحرر السياسي

أولاً: جاء الخبر كالصاعقة، على من يظن بأمريكا خيراً، ومن يعلق عليها الأمل، أو حتى من يحاول الاستفادة من وجودها، وتعددت تفسيرات هؤلاء بين من هو غير مصدق، وراح يتعربش بتصريح وزارة الخارجية اللاحق، وبين من راح يندب حظاً، ويجدد خيبته، وبين من رد التصريح إلى

مزاجية الرئيس الأمريكي وأطواره الغريبة، ومن راح يمني النفس بقوات فرنسية بديلة، وبين المحتل التركي، الذي وجد في التصريح مناسبة لتجديد تهديداته، باجتياع الشمال السوري، ليكون ذلك تخداماً جديداً بين الولايات المتحدة، وتركيا، بعد سيناريو التخدام الذي سبق التدخل التركي في عفرين، وما إلى ذلك من ردود أفعال وتحليلات تعجز كل مخابر التحليل السياسي والنفسي

وجودهما الحالي ومعه كل الوجود الأجنبي، هو الآخر بات على جدول الأعمال، فهذا التصريح «لمفاجئ» لدونالد ترامب بالتأكيد، ليس نتاج صحوه أخلاقية لدى سيد البيت الأبيض، بل نتاج أمر واقع، يعبر عن ميزان قوى دولي جديد، له استحقاقاته، ولا تتوقف عند هذه الحدود، شاءت أمريكا أم أبت، صدق ترامب أو كذب، عاقلاً كان أم مجنوناً. خامساً: إن التخطي والتراجع الأمريكي، ومن يقف في صفه، لا يلغي حقيقة أن الحل السياسي وعلى أساس القرار 2254 كان، وما زال، وسيبقى حلاً نهائياً وحييداً للأزمة السورية، وبكل ما يعنيه هذا الحل، وخصوصاً حق الشعب السوري في التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل، واستعادة سيادته كاملة على أرضه، وقراره الوطني، ولأن الأمر كذلك، فإن هذا التصريح وكما هو يعزز مواقع قوى الحل السياسي، الدولية والإقليمية والسورية، بما فيها قوى المعارضة الوطنية، ويؤكد من جديد على صوابية خياراتها، وقراءتها لمسار تطور الأزمة السورية.

الانسحاب المنظم تحت «النار الإعلامية»



شهد الشهر الماضي قدراً غير مسبوق من التصعيد الإعلامي والسياسي والدبلوماسي بين المعسكر الغربي من جهة، والروس من جهة مقابلة، وذلك تحت عناوين متعددة جاء على رأسها: ملف سكريبال إضافة إلى الملف السوري بتفاصيله المختلفة والتهديد بضربة عسكرية أمريكية، وكذلك الأمر مع الملف الإيراني وغيرها من الملفات.

■ مهند دليقان

دخلت متحف العاديات منذ الفيتو الروسي الصيني الأول، وأدخلت الحالمين بامتطائها المتحف ذاته وهم بعد غير منتبهين! رغم «الحرجية» الإعلامية السعودية، فإن الموقف الرسمي غير المعلن، والذي بات معلناً على لسان بن سلمان في مقابلته الأخيرة مع التايم، كان في مكان آخر كلياً. ولكن كلمة الحق التي ينبغي أن يقال، هي: إن الموقف غير المعلن لم يكن إلا سيناريو من عدة سيناريوهات تعمل السعودية والمعسكر الغربي بأكمله وفقاً لها، من بين هذه السيناريوهات: السيناريو التصيدي الذي يتوافق مع لهجة الإعلام، ولكن نسبة تحققه حتى بالنسبة لوضعيه لم تكن مرتفعة، بل كانت منخفضة جداً طوال الوقت، ولذا فإن التصعيد الإعلامي ينبغي أن يفهم في إطار السيناريو الأكثر احتمالاً، السيناريو التراجعي. وبالتالي ينبغي فهمه كطلة خلية تغطي على الانسحاب الفعلي وتضله، وخاصة لجهة طبيعة القوى السورية التي انتهت صلاحياتها (ليس ضمن «الطاقم القديم» فحسب، بل وضمن «الطاقم الجديد» الذي لا يخلو من أشباه القديم) وذلك بدفعه ودفع أفعاله ضمن السيناريو الأحمق حتى النهاية، لكي تصبح عملية التخلص منها مبررة، سهلة، ومرنة...

ما وراء المحيطات، تجري عملية مكثفة من نوع مختلف، أكثر جدية، هي: محاولة ضخ الروح في قوى الفاشية الجديدة التي تتلقى ضربات متتالية ضمن الصراع الظاهر على السطح داخل الإدارة الأمريكية. من ذلك مثلاً، وليس أهم مظاهره: أن العجز مادلين أولبرايت ستطرح في العاشر من هذا الشهر كتابها الجديد «الفاشية» والذي اعتبرته «نداء ينبغي إطلاقه لأن لدينا واجباً للوقوف والتكلم عالياً ضد الفاشية المعاصرة»، ويتبين من النبذة الأولية المقدمة عن الكتاب أن «الفاشية» التي تقصدها أولبرايت ليست إلا روسيا والصين والقسم من الإدارة الأمريكية

تصعيد غريب من نوعه لا يخلو من كوميديا بائسة على غرار تهديدات لويس السادس عشر المعاصر؛ ماكرون، بأن مملكته ستقوم بضربة منفردة في سورية في حال كذا وكذا... حتى إن المراقب، وإن كان له نصيب جيد من المعرفة بعمق الأمور الاقتصادية الدولية وطبيعة الصراعات القائمة، وما تحمله من إشارات لا تقبل الجدل بشأن التراجع الأمريكي الغربي العاصف والمتسارع، حتى بالنسبة لهذا المراقب، فقد بات الاحتمال المجنون لحرب عالمية مباشرة ومدمرة احتمالاً قابلاً للتفكير!

ولكن الأمور على الأرض، ليس في سورية وحدها، بل وفي العالم بأسره، وقد اقتربت من الرسو ضمن وضع مؤقت جديد ترجح فيه الكفة الروسية- الصينية بوضوح ما بعده وضوح، فقد بات من الممكن حتى للمراقب سالف الذكر أن يهدئ أعصابه لينظر عن كعب في وظيفة قديمة «ولكن مطورة» للحرب الإعلامية- الدبلوماسية: تغطية الانسحاب الفعلي على الأرض... ولنتناول بداية المثال السعودي...

الوضع في سورية وشرق المتوسط عموماً، إلا نقاط الارتكاز الحامية التي لابد من وجهة النظر الأمريكية من الاحتفاظ بها زمناً أطول: الكيان الصهيوني، والمحميات الخليجية. بالمحصلة، فإن عمليات الانسحاب لن تتوقف، بل ستأخذ مداها الكامل خلال الأعوام القادمة، بل وربما الأشهر القليلة القادمة. ولذلك، ومن وجهة نظر سورية، فإن تلك القوى التي تتخاد مع المشروع الغربي، والتي تشكل في الواقع استمراراً له، سواء كان البعض في الموالات أو المعارضة، ستكون الجزء الخاسر بجذارة ضمن الحل السياسي، ولكن ما سيركس هزيمتها النهائية، هو: برنامج اليوم الأول بعد الأزمة، والذي سيكون بعد وقت قصير الموضوع الأول على طاولة البحث التاريخي.

الذي ينحو منحى الحلول السياسية. وليس هذا بغريب على فاشية أصيلة من طراز أولبرايت. في الولايات المتحدة، يتخذ العويل ضد التوازن الدولي الجديد، منحى متميزاً قد لا يشابه سوى العويل البريطاني؛ حيث مركز المركز المالي العالمي يبذل قصارى جهده لوقف التراجع وقلبه، وإن عبر حروب واسعة من مستوى، قد لا يبقى بعده موضوع لأي خلاف بشري؛ من مستوى يهدد بحرق المراكب كلها. يأتي ذلك بمقابل تصريحات ترامب، والتغييرات المستمرة التي يقوم بها، والتي تركز الاتجاه الانكفائي للولايات المتحدة، سواء بما يخص منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات البيئة، وغيرها، أو بما يخص

سورية وشرق المتوسط في الولاية الرابعة لبوتين

مسألة إزاحة دول ثالثة من المنطقة، أو استبدالها «معترفة» بمحدودية إمكانياتها، وانطلاقاً من أن أولويات سياستها الخارجية تقع في منطقة أخرى، بالدرجة الأولى في أوراسيا»، ولم تحاول إخضاع الأنظمة لسيطرتها، أو الأكثر من ذلك: تغييرها. نعم، بعض الحكومات في الشرق الأوسط قلقة للغاية من أفق مواجهة حادة بين روسيا والولايات المتحدة في هذه المنطقة، بيد أن الوجود «من غير نزاع» للطرفين، وحتى غير المتناظر في هذه المنطقة، خصوصاً تعاونهما في عدد من القضايا «مكافحة الإرهاب والتسوية السورية»، التي تمثل مصلحة متبادلة للطرفين، يتسق تماماً مع مهمة التصدي لهذه التهديدات..

ثالثة لها مصلحة في كبح استمرار التقارب بين موسكو ودول الشرق الأوسط. بالطبع، فإن دول المنطقة لا ترغب في تعقيد علاقاتها مع الولايات المتحدة، والدول الغربية بشكل عام. بيد أنه: أولاً: التوجه السائد في العلاقات السياسية لهذه الدول هو السعي المتزايد للامتنال إلى مصالحها الوطنية، وعدم الخضوع للضغوط الخارجية. وثانياً: تطوير الشراكة مع روسيا لا يحمل هذه الدول أية أعباء والتزامات، بل على العكس يمكن استخدامها كوسيلة للضغط على الشركاء الغربيين، بهدف الحصول على شروط أفضل للتعاون. إن روسيا لم تضع أمامها أبداً



فرض قرارات تعود عليه بالمنفعة. ومن المستبعد أن تستطيع إعاقة هذه العلاقات محاولات جهات

المخاطر المتعلقة بهيمة لاعب قوي وحيد، بالإضافة إلى وجود ميول له تجاه استخدام القوة في

كتب رئيس «معهد الاستشراق» التابع لأكاديمية العلوم الروسية في موسكو، فينالي نغومكين، مقالاً بعنوان: «سورية وشرق المتوسط في الولاية الرابعة لبوتين». وفيما يلي بعض مما جاء فيه:

سياسة روسيا الشرق أوسطية ستصبح أكثر نشاطاً وإبداعاً. ورغم احتدام الخلافات أحياناً حول بعض القضايا، يمكن التنبؤ بتطور علاقاتها مع دول المنطقة في خط بياني متصاعد، مع أنه متعرج وليس مستقيماً.. جميع دول المنطقة بحاجة ماسة لتنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية الخارجية، لأنه من خلال تجربتهم الخاصة فهموا

بين أوهايو والإليزيه ونصيحة من «قامشلو»



■ كفاح سعيد

ثوابت ووقائع

قبل قراءة الحدث ودلالاته، وتداعياته المفترضة، ثمة حقائق لابد من التذكير بها مجدداً، كونها نقاط الاستناد في أي موقف مسؤول يتعلق بالشمال السوري عموماً، والمسألة الكردية بشكل خاص من جهة، ومن جهة أخرى، حتى نتجنب جهل الجبهة، وسداجة السذج، ونكسب تفهم من تبقى من ذوي الرأي السديد، والعقل الرشيد، اعتقاداً منا بحاجة العقلاء إلى بعضهم البعض طالما أن الجميع بات على حافة الهاوية، في «مشفى المجانين» السوري، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية، وحتى اصطفافاتهم السياسية ربما!

– أولى هذه الحقائق، أنه ثمة مسألة كردية في سورية، ينبغي حلها في إطار عملية التغيير القادمة، والإقرار بالوجود الكردي المتاصل في هذه الجغرافيا، فلا هم غرباء، ولا هم لاجئون، ولا هم «إسرائيل ثانية»، كما يروج من قبل ضيقي الأفق من القوميين العرب، الرسميين منهم وغير الرسميين، وأن الخلاف أو الاتفاق مع الحركة القومية الكردية لا يلغي هذه الحقيقة الموضوعية.

– إن المسألة الكردية في سورية، هي مسألة وطنية سورية، بمعنى لا يمكن حلها إلا في إطار حل وطني عام من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن إنجاز أي حل وطني حقيقي دون أن يكون حل هذه المسألة جزءاً منها، وعليه، فإن السوريين جميعاً مدعوون إلى إبداع حل حقيقي، لاسيما وأن السياسات السابقة وصلت إلى طريق مسدود، فلا سياسات إنكار الوجود والإقصاء والتهميش والتمييز خلال العقود السابقة صمدت أمام حقيقة الوجود الكردي، ولا جموح العقل السياسي الكردي، استطاع أن يؤمن حلاً من طرف واحد.

– إن الكرد السوريين لعبوا دوراً مشرفاً، في محاربة الإرهاب، أما محاولات توظيف الولايات المتحدة لهذا الدور لصالح استدامة الأزمة السورية، والاشتغال على الفالق القومي، لا يقل خطراً عن داعش نفسها، سواء كان بالنسبة للسوريين عموماً أو الكرد خصوصاً، ونعتقد أن تجربة عفرين، يجب أن تكون كافية بأن توقظ العقل القومي الكردي من غفوته.

كيف تردع تركيا

من المفهوم تماماً، أن يجري البحث عن مخرج، بعد احتلال عفرين، وفي ظل

التهديدات التركية التي باتت يومية، وعلى لسان رئيسها مباشرة، ولكن، هل يمكن التعويل على الفرنسي، إذا خذلت واشنطن الكرد، بل هل يمكن التعويل على الوعود الفرنسية الأمريكية معاً، حتى لو لم تتسحب واشنطن؟

ولكي نستطيع تقديم إجابة حقيقية عن هذه الأسئلة، ينبغي العودة إلى خلفية تصريح الرئيس الأمريكي، وطريقة واشنطن في التعاطي مع الملف السوري عموماً، والملف الكردي بشكل خاص.

بعد التطورات الدراماتيكية في الأزمة السورية، وفي السنة الثامنة من الأزمة، جرى ما يشبه عملية استلام وتسليم، بين أجهزة الدولة السورية، وسلطات الإدارة الذاتية، ومع بروز خطر داعش، تم تشكيل قوات الحماية التي لعبت دوراً مشهوداً في مجابهة هذا التنظيم الفاشي، ويسجل أول انتصار عسكري على داعش باسم هذه القوات في ملحمة «عين العرب أو كوباني» سمها ما شئت... لا فرق بين الاسمين، في جغرافيا محكومة بوحدة المصير!

بعد انحار داعش في «كوباني» حاولت الولايات المتحدة الاستثمار في هذه الظاهرة اللافئة، وجعلت من نفسها شريكاً في الانتصار، بعد أن كانت داعمة لداعش، وسبباً في تمددها، مستغلة حاجة وحدات الحماية، بعد أن فرض عليها أن تكون وحيدة في الميدان، وبدأ شهر العسل «الأمريكي- الكردي»، وبات التغزل بالتحالف الدولي بسمة الكثير من التقارير الإعلامية الكردية، حتى كاد البعض من المحسوبين على قوات الحماية أن يسجل هذا المنجز التاريخي الذي تحقق بدماء أبطال وبطالات الكرد، باسم ما سمي بقوات التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، كانعكاس لثقافة العقل القومي المستلب.

تصاعد الاهتمام الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً بهذه القوة الناشئة، وتم التنسيق العلني معها، وبدأت السفارات من وإلى واشنطن، وهكذا أصبح الأعداء حلفاء، فمن اشترك في المؤامرة الدولية باعتقال الزعيم

التاريخي، بات يدعم «ثورة روح أفا»، وحليف تركيا التاريخي، بات نصيراً للأمة الديمقراطية، رغم أن العدو السابق، والحليف الجديد لم يكلف نفسه عناء حذف اسم حزب العمال الكردستاني حتى تاريخه من قائمة المنظمات الإرهابية، بربكم لماذا تعاتبون أردوغان إذا؟ ورغم التأكيد المستمر من قبل التحالف الدولي بأن دعم قوات الحماية مجرد تعاون عسكري وليس سياسياً! هل يدرك «فلاسفة» الأمة الديمقراطية الجدد معنى هذا الكلام؟! وهل يدركون أن إحدى مهام الشركة الأمنية الملتحية المسماة بـ «داعش»، كانت الضغط على كل القوى على رقعة الشطرنج الإقليمية، بغية احتوائها أمريكياً، والإمساك بكل خيوط كبكوبة الشيطان «الفوضى الخلاقة»، وإفلات من تنتهي خدماته، ليهيم على وجهه في هذه الغابة التي تسمى الكرة الأرضية؟

لنترك هذه الأسئلة، وإجاباتها المضمرة جانباً، وننتحدث بالوقائع: اصطدم هذا «الافتتاح الأمريكي» مع مشكلة موضوعية، وهي العلاقة التاريخية مع تركيا، ودور هذه الأخيرة الجيوسياسي في الصراع الدولي، حاولت واشنطن عبثاً حل هذه الإشكالية، على مبدأ الإحتواء المزدوج، وهو ما لم تفلح به حتى الآن.

هل ستفلسح واشنطن؟

دون الغرق في التحليل، والقراءة التجريدية للمشهد، لننتحدث بالوقائع الملموسة.. هل نفذت واشنطن وعداً واحداً من وعودها لأي حليف قديم أو جديد لها خلال السنوات الخمس السابقة؟ أم أنها دفعت الجميع إلى مآزق، بحيث تستطيع ابتزازهم أكثر فأكثر؟ ما لم يدركه، بعض الكرد إلى الآن، أن واشنطن حتى لو أرادت فإنها لم تعد قادرة على فرض أجنداتها كالسابق، وهي مضطرة أن تتنازل للقوى الأخرى، وفي إطار هذه التنازلات فإنها تلجأ بأضعف حلفائها، وأقلهم ريعية، كونها براغماتية، ولا أخلاقية على طول الخط، والأهم كونها مأزومة وعاجزة.

في هذا السياق ينبغي فهم التلويح الأمريكي بالانسحاب، من المشهد مكرهه، وتوكيل الأمر إلى الحليف الفرنسي، في ذروة التهديدات التركية باجتياح الشمال السوري، لعل وعسى أن تفلح في توسيع رقعة التوتر والحرب، حيث توتر متزايد في العلاقات الفرنسية التركية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العلاقات الفرنسية الروسية، والعلاقات الإيرانية التركية، وتعميق الفالق القومي العربي- الكردي، والمذهبي السني الشيعي... ولكن، وأيضاً بسبب التوازن الدولي الجديد ووجود استراتيجيات بديلة وواقعية، وموضوعية، وتمتلك من الأدوات بما يمكنها من فرض وجودها، فإن المصير النهائي لهذه المحاولات هو الفشل «هل تتذكرون كوريا» وبالتالي فإن الخروج من دائرة الوصاية الأمريكية هو الشرط الأساس لأية قوة اليوم، للخروج بأقل الخسائر من هذه المعمة آتياً، والانتصار استراتيجياً، حتى لو كان خروجاً متأخراً، ونقصد بالخروج هنا: التخلي عن تلك التصورات التي تقول: أن واشنطن يمكن أن تساعد أحداً، وأن واشنطن قادرة على فرض استراتيجياتها التي يحاول البعض الاستفادة منها، ونقصد أيضاً، الخروج من ملعب العنف الذي يعتبر ملعباً أمريكياً، وأداة توريط الكل، وبعبارة أوضح: الذهاب إلى الاستراتيجية البديلة والنقيضة للاستراتيجية الأمريكية «الفوضى» إلى استراتيجية الحلول السياسية، وطالما أنها حلول سياسية فإن الكل قادر على تثبيث حقوقه المشروعة، مع التنويه بأن من يخرج قبل الآخرين، ستكون الفرصة المتاحة له أكثر.

ومن هنا، فإن التعويل على فرنسا لوحدها، أو باستمرار الوجود الأمريكي، لردع الجموح التركي العدواني، لا يعني إلا تغيير اتجاهات التوتر، ودفعه إلى مستوى أعلى، وهو وهم آخر يضاف إلى سلسلة الأوهام السابقة، فهذه الفرصة التي يعتبرها البعض تاريخية ما هي إلا استغلال لحاجة فرنسا إلى لعب دور ما في سورية الجديدة، بعد أن بات الشروع بالحل السياسي أقرب من أي وقت مضى.

هل نفذت واشنطن
وعداً واحداً من
وعودها لأي حليف
قديم أو جديد
لها خلال السنوات
الخمس السابقة؟
أم أنها دفعت
الجميع إلى مآزق
بحيث تستطيع
ابتزازهم أكثر
فاكثر؟

من يكفل حقوق النازحين؟



مع انفجار الأزمة السورية، وتحولها إلى نزاع مسلح، ذي طابع محلي وإقليمي ودولي، شمل أغلب الأراضي السورية، ومع عدم التوصل إلى حل سياسي حتى الآن، ومع كل ما نتج عن ذلك من دمار في البنية التحتية، وغيرها من التداعيات السلبية الكثيرة، فقد أدى أيضاً إلى نزوح وهجرة ملايين السوريين من ديارهم.

■ ميلاد شوقي

حيث تقدر أعداد اللاجئين بخمسة ملايين لاجئ خارج الحدود، وحوالي ستة ملايين نازح داخلياً، والمسجلين طيلة سنوات الحرب والأزمة، أن أطراف الصراع لم تعمل على مراعاة أحوال النازحين والمدينين، بل استخدمت هذه القضية كأوراق سياسية للضغط، دون مراعاة لقواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ودون مراعاة للكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريون عموماً.

الفرق بين اللاجئ والنازح

وإذا كان اللاجئ، الذي تجاوز حدود دولة إلى دولة أخرى، يخضع قانونياً لمعاهدة الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951، والتي تضمن له حقوقه كحقوق أي مواطن في البلد المضيف، كما يفرض التزام الدولة بحماية حقوق المهاجرين من إقليمها، وهو أمر ينسجم مع حقوق الدولة السيادية والتزامها برعاية وحماية حقوق مواطنيها، حتى خارج إقليمها عملاً «بمبدأ الصلاحية الشخصية للقوانين».

وإذا كان اللجوء، أو قرار مغادرة البلاد، يمكن يكون اختيارياً أو يسبقه عادة إعداد وتفكير من قبل المهاجرين، فذلك لا يحدث في حالات النزوح التي تحدث قسراً، ودون رغبة من قبل النازحين، فهو يحدث فجأة دون تخطيط أو تفكير، ودون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من احتياجاتهم المادية، حيث

يعرّف النزوح بأنه: «حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة».

النظام القانوني للنازحين

يتمتع النازحون عادة بحماية قانونهم الوطني، إضافة إلى اتفاقية حقوق الإنسان، فهم ما زالوا رعايا داخل الدولة الموجودين فيها ويتمتعون بالحماية الكاملة للقانون الوطني، وبجميع حقوق المواطنة دون تفريق أو تمييز ناتج عن واقع نزوحهم. ويقدم قانون حقوق الإنسان حماية جوهرية للنازحين داخل بلدهم، ويهدف القانون إلى منع النزوح وكفالة الحقوق الأساسية للنازحين حال حدوثه.

ويُعد الحظر المفروض على المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، والحق في التمتع بالملكات في سلام، والتمتع بالسكن والحياة الأسرية ذا أهمية خاصة لمنع النزوح، كما الحق في السلامة الشخصية، والحق في وطن، وفي الغذاء والمأوى والتعليم والعمل، وحق العودة إلى ديارهم.

كما يسري القانون الدولي الإنساني على النازحين في أوقات الحرب، سواء أكان النزاع دولياً أم داخلياً، كما يحظر القانون الدولي إجبار المواطنين على ترك منازلهم ما لم يكن ذلك حرصاً على سلامتهم، أو لضرورات عسكرية ملحة، ففي هذه الحالات يجب إعادة السكان النازحين إلى ديارهم فور توقف الأعمال العدائية.

حقوق النازحين

تنبت الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية الخاصة بالإطار القانوني للنازحين داخلياً، وهي مجموعة من 30 توصية تحدد من هم النازحون داخلياً، وتبين الإطار العام لمجموعة كبيرة من القوانين الدولية الراهنة التي تكفل الحماية للحقوق الأساسية للأشخاص النازحين، وتبين مسؤولية الدول.

ومع أن هذه القواعد ليست ملزمة، إلا أنها تعد الحد الأدنى من المعايير الشاملة لمعاملة النازحين، وهي:

1_ الحق في التماس السلامة في جزء آخر من البلاد.

2_ الحق في مغادرة البلاد.

3_ الحق في طلب التماس اللجوء إلى بلد آخر.

4_ الحق في التمتع بالحماية ضد الإعادة، أو إعادة التوطين الإجبارية في أي مكان تتعرض فيه حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم أو صحتهم للخطر.

تراجع دور الدولة

من واجب الدولة حماية النازحين وتأمين حياة كريمة لهم ولعائلاتهم، وأن تعمل في الوقت نفسه على تأمين عودة النازحين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن، والحفاظ على ممتلكاتهم.

فتراجع دور الدولة، وانكفاءها عن القيام بواجباتها كدولة، يعد مخالفاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان، كما أن المماثلة بتأمين عودة النازحين إلى ديارهم تعد

من واجب الدولة

حماية النازحين

وتأمين حياة

كريمة لهم وأن

تعمل في على

تأمين عودتهم

إلى ديارهم

في أقرب وقت

ممكن والحفاظ

على ممتلكاتهم

خرقاً واضحاً لحقوق النازحين المصونة في القانون الدولي الإنساني، وبشكل يتنافى مع حقوق الإنسان، كما يجب ألا يغيب عن ذهننا بأن كل ذلك يتعارض مع حقوق المواطنة قانوناً ودستوراً كذلك الأمر.

فهناك العديد من المناطق التي تمت استعادة سيطرة الدولة عليها، كما شملت غيرها مصالحات واتفاقيات وتسويات، ولكن لم يتم إعادة السكان إلى ديارهم، أو يتم إجبار السكان على العودة دون تأمين أبسط مقومات الحياة لهم، كما حصل مع أهالي محافظة دير الزور، وكما يحصل مع النازحين من مدينة عفرين، الذين يفتشون الطرقات والخياف، دون أي تحرك جدي من قبل الدولة لرعايتهم والحفاظ على كرامتهم. فعودة النازحين إلى ديارهم وتأمين حياة كريمة لهم، ينهي معاناة الملايين من السوريين، ويساعد على عودة الأمن والاستقرار إلى المدن والأرياف، وذلك يساعد من كل بد في دفع عجلة الحل السياسي للأزمة السورية إلى الأمام.



الرقعة.. إلزام بعودة العاملين

■ مراسل قاسيون

وردد عبر إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2018/3/26، أن نائب محافظ الرقعة أصدر قراراً يطلب بموجبه من جميع العاملين في مؤسسات الدولة التابعة لمحافظة الرقعة، العودة إلى مراكز عملهم في المنطقة المحررة في المحافظة.

غايات وبنى تحتية مدمرة

لقد استثنى القرار موظفي العديلة والتربية والتعليم العالي والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، أما باقي موظفي المؤسسات الأخرى فعليهم العودة إلى مركز تجمع الدوائر في حقل الثورة، ومن هناك يمارسون أعمالهم. وعن الهدف من إصدار هذا القرار، فقد ورد أنه بغاية «إعادة تفعيل مؤسسات الدولة لتوفير الخدمات اللازمة للمواطنين العائدين إلى قراهم».

نائب المحافظ لم ينف أن: «معظم البنى التحتية في المناطق

المحررة مدمرة بشكل كامل»، وقد تم تأهيل جزء منها فقط، وحول الواقع الكهربائي وإمكانية تأمين جزء من التيار الكهربائي الذي يتم توليده من سد الفرات، أوضح: «أن الوحدات الانفسالية» والكلام لنائب المحافظ» التي تسيطر على سد الفرات لا تعطي المناطق المحررة أية كمية من الكهرباء، ومن ثم فإن توفير مصادر للطاقة في المدى المنظور غير ممكن».

بين الضرورة والإجحاف

مما لا شك فيه، أن تأمين الخدمات للمواطنين العائدين إلى البلدات والقرى، التي تمت استعادة السيطرة عليها من قبل الدولة، في مدينة الرقعة، هي ضرورة وواجب، تقع مسؤوليتها على عاتق الموظفين والعاملين في هذه القطاعات الخدمية. بالمقابل لا بد من الإشارة إلى أن

الحديث يدور عن بعض البلدات والقرى في جنوب وغرب الفرات، وهي معدان والسبخة والدبسي البو محمد.. وبالتالي فإن عودة العاملين في القطاعات الخدمية بهذه البلدات والقرى قد تبدو ضرورية، من أجل تحسين الواقع الخدمي والمعيشي لأبناء هذه البلدات العائدين.

أما إلزام «جميع العاملين في مؤسسات الدولة التابعة لمحافظة الرقعة» بالعودة، فإنه يعتبر مجحفاً بحقهم، خاصة وأن عدم الالتزام بمضمون القرار ارتبط بعقوبة «الاعتبار بحكم المستقبل والملاحقة». أمام هذا الواقع، يتساءل العاملون الذين فرضت عليهم العودة بموجب

القرار أعلاه: إلى أين سيعودون؟ هل موضوع عودتهم مرتبطة بالمكان المفترض لتثبيت دواهم في المحافظة فقط، أم أن هناك ضرورات حياتية ومعيشية من المفترض تأمينها لهؤلاء بالحد الأدنى، كي تتسنى لهم إمكانات العيش بكرامة، وخاصة على مستوى السكن والنقل المكلف؟!

بث مباشر من مراكز الإيواء



■ نوار الحمشقي

هذا الواقع أحوال حياة عشرات الآلاف من أهلنا النازحين في هذه المراكز إلى واقع مأساوي، ليس على مستوى مستلزمات الحياة وضرورتها فقط، بل والأهم على مستوى حجز الحرية.

نقص بالاحتياجات

الحديث الرسمي يقول: إن هناك تضامراً للجهود من قبل الجهات المعنية، الرسمية وغير الرسمية، على مستوى تأمين ضرورات الحياة ومستلزماتها في مراكز الإيواء لأهلنا النازحين من الغوطة، بل هناك نوع من التغني ببعض الإحصاءات الرقمية بهذا المجال. فقد بين محافظ ريف دمشق، عبر إحدى الصحف المحلية، بتاريخ 3/25، أنه: «تم توزيع 3127 طنّاً من المواد الغذائية والمنظفات والخضار والفواكه والألبسة و114430 ربطة خبز من السورية للتجارة، تم توزيعها على مراكز الإيواء وعلى النازحين، مشيراً إلى قيام المحافظة بتقديم جميع الخدمات في مراكز الإيواء من صهاريج مياه وكابلات كهربائية إضافة إلى 38 ألف وجبة و10 آلاف عبوة عصير، على حين قدمت مديرية الشؤون والجمعيات في المحافظة 47 ألف سنديشة و16 ألف عبوة مياه و18 ألف صندوق حليب أطفال 950 صندوق حفاظات أطفال و3259 كيس حفاظات نسائية و3368 كيس فوط ونحو 10 آلاف قطعة صابون و1000 ربطة خبز و520 صندوق فواكه و8516 عبوة مياه غازية».

لا شك بأن هذه المواد تعتبر ضرورات حياتية، بالمقابل لا نعلم مقدار التأثير الفعلي لهذه الإحصاءات الرقمية، التي تسوق على أنها كبيرة، على حياة أهلنا النازحين ومستلزمات حياتهم اليومية بالمقارنة مع أعدادهم الكبيرة، حيث بين المحافظ بتاريخه أيضاً: أن «عدد النازحين وصل إلى 73180 نازحاً»، ولكم أن تتوقعوا ماذا تعني تلك الإحصاءات الرقمية بمقابل الاحتياجات الفعلية لهذه الأعداد، وماذا تعني على مستوى النقص الفعلي بها!

أما وقد تزايدت أعداد أهلنا النازحين حتى تجاوزت الـ 100 ألف، فلکم أن تتخيلوا أي بؤس يعيشه هؤلاء في مراكز الإيواء على مستوى نقص الاحتياجات الأساسية، بالإضافة إلى الاكتظاظ الكبير.

أما المؤسف فهو ما تداولته العديد من وسائل الإعلام حول بعض نماذج الإذلال التي يتعرض لها أهلنا من النازحين، لقاء حصولهم على بعض الضرورات الحياتية، بما يتعارض

مع أدنى إحساس بالإنسانية ومعاييرها، والشعور بالمسؤولية.

حجز الحرية

ما يزيد من حال البؤس تلك هي الإجراءات المفروضة على هؤلاء في مراكز الإيواء، وخاصة على مستوى حجز الحريات، وبعض الممارسات السلبية.

فهؤلاء، بدايةً، سحبت منهم بطاقتهم الشخصية، وأغلقت عليهم بوابات مراكز الإيواء، مع تشديد أمني يمنع هؤلاء من الدخول والخروج من هذه المراكز منعاً باتاً، وهي إجراءات ربما لها بعض التبريرات الرسمية، ريثما تتم عمليات التسوية للبعض منهم، وخاصة لمن هم بسن الشباب، إلا أن هذه الإجراءات معمة على الجميع، نساءً ورجالاً وأطفالاً، والاستثناء المتاح هو خروج النساء والأطفال وكبار السن من الذكور، لمن تجاوز الـ 60 عاماً، بشرط وجود كفيل لاستضافة هؤلاء، مع الكثير من الورقيات والثبوتيات والبيانات التي يجب توفيرها من قبل الكفلاء، كي يستطيع هؤلاء الخروج.

كما أن هؤلاء النازحين مسموح لهم باستقبال الزيارات من أهلهم ومعارفهم، وبزاوية مخصصة لذلك داخل هذه المراكز ونحت عين الرقابة، بما يشبه الزيارات في المعسكرات المغلقة، مع السماح بإدخال بعض المواد الغذائية أو غيرها من الاحتياجات. هذه الإجراءات، التي يَنظر إليها رسمياً بأنها ضرورات ذات طابع أمني، جعلت من حياة أهلنا النازحين جحيماً لا يطاق، بتضارفاً مع ظروف وواقع مراكز الإيواء، خاصة في ظل ترافق هذه الإجراءات مع بعض الممارسات السلبية من قبل بعض المتنفذين في هذه المراكز.

حقوق المواطنة

أهلنا النازحون من بلدات الغوطة الشرقية، الذين خرجوا منها بما عليهم من ثياب، هرباً من الموت ومن المعارك الدائرة في بلداتهم ومحيطها، يعلمون مسبقاً بأن البعض منهم

بحاجة لإجراء عمليات التسوية المطلوبة رسمياً، وخاصة لمن هم بسن الشباب. كما أن بعضهم بحاجة لتثبيت بعض الوقوعات في السجلات الرسمية «زواج- ولادة- وفاة- طلاق- وغيرها»، وبعضهم بحاجة لبدل عن وثائق التعريف الرسمية المفقودة «بطاقة شخصية- دفتر عائلة- دفتر خدمة العلم...» والتي تعتبر جزءاً من حقوقهم كمواطنين.

وهؤلاء مدركون بأن هذه العملية، وتلك الوقوعات والثبوتيات، ستحتاج للكثير من الوقت والجهد، سواء منهم بشكل شخصي، أو من الجهات الرسمية المعنية، إلا أن ذلك يتعارض مع حجز حريتهم جميعاً، خاصة وأن الكثير من هؤلاء معهم أوراقهم وثبوتياتهم، وبعضهم تتوفر لديهم بدائل للإقامة خارج هذه المراكز، والمشكلة أنه في ظل كثرة أعداد النازحين، فإن فترة حجز الحرية بهذا الشكل، ووفقاً للإجراءات المعمول بها، ربما ستطول على هؤلاء.

أما المفاجأة الأكبر بالنسبة لهم، فقد كانت بأنهم بحاجة لمن يكفلهم في وطنهم وبلدهم من أجل الخروج من مراكز الإيواء، وكانهم فقدوا مواطنتهم وحقوقهم بالوطن، بالمقارنة مع غيرهم من أبناءه.

ضرورات تمهيداً للعودة

المفروغ منه أن الضرورات والاحتياجات الأمنية، وإجراءات التسوية المطلوبة رسمياً، لا تعني بالمقابل حجز الحريات بهذا الشكل من انتقاص حقوق المواطنة، وكيف والحال مع نقص مستلزمات الحياة وضرورتها،

وحال الاكتظاظ الكبير في مراكز الإيواء. ولعل المطلوب، بالإضافة إلى توفير المستلزمات والضرورات الحياتية للنازحين في مراكز الإيواء وزيادة أعدادها، يمكن تلخيصه بالتالي:

– الإسراع بعمليات التسوية المطلوبة رسمياً، وزيادة أعداد القائمين على هذه العملية.

– فسح المجال أمام من تتوفر لديه فرص الإقامة خارجاً، بالخروج من مركز الإيواء، دون بدعة شرط الكفيل التي تعتبر غير قانونية وتمس بحقوق المواطنة، بما يؤمن فرصة أفضل للإقامة بالنسبة لهؤلاء، وبما يخفف بعض الأعباء على مراكز الإيواء، وخاصة على مستوى الاكتظاظ والاحتياجات اليومية.

– إتاحة المجال أمام أهلنا المقيمين بهذه المراكز للدخول والخروج منها، خاصة بالنسبة للمضطرين من هؤلاء من أجل مراجعة الجهات الرسمية بخصوص الثبوتيات والوقوعات.

– فسح المجال أمام المقيمين بمراكز الإيواء والقادرين على العمل، للبحث عن فرص عمل تساعد على سد بعض نواقص الاحتياجات الحياتية اليومية، وهو حق مشروع، أيضاً بما يخفف بعض الضغط على المتوفر من هذه الاحتياجات بهذه المراكز.

– منع كل الممارسات السلبية بحق أهلنا النازحين، وخاصة تلك التي تمس الكرامة وتهدها أحياناً، سواء من قبل بعض سيني السلوك من المتنفذين والقائمين على عمل مراكز الإيواء، أو ممن يسوق نفسه على حساب المأساة التي يعيشها هؤلاء.

طبعاً كل ذلك لا ينفي ما هو الأهم من كل ما سبق من الضرورات، وهي مهمة الإسراع بعودة أهلنا النازحين إلى بلداتهم وقراهم، مع تسهيل إجراءات هذه العودة على المستويات كافة وتشجيعها، بعيداً عن كل أشكال التعقيدات والمعوقات تحت أي مسمى أو مبرر، بما يفسح المجال أمام أهلنا النازحين لاستعادة حياتهم والعيش بكرامة في بلداتهم وقراهم مجدداً، مع الانعكاسات الإيجابية لذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي عموماً، حيث تعتبر تلك المهمة الضرورية ذات بعد ومضمون وطني عام بالنتيجة والمال.

الاستثمار في مأساة ريف حلب الشمالي



ما يزال تفاقم رقعة العنف في المعادلة السورية، باب نهب للأطراف المستفيدة من جملة المعاناة الإنسانية والكارثية، التي تجلت في الآونة الأخيرة من خلال استغلال حالة الاحتلال التركي للريف الشمالي الحلب، فهناك تنسيق على مستوى عال بين الأطراف الناهبة والمستفيدة من الأزمة الإنسانية.

■ مراسل قاسيون

لم تكتف هذه الأطراف بوضع العراقيل بوجه النازحين أثناء محاولات خروجهم من غفرين وقراها، فحلتها بعض منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية باستثمار المعاناة الإنسانية للمهجرين، تحت بند الشعارات الإنسانية، وتم تقسيم الكعكة من باب المصالح، وليس من باب إنهاء الكارثة الإنسانية.

في النهب للقوافل «منشار عالحدين»، إضافة إلى إيقاف المتطوعين التي تعود نفوسهم لغفرين، علماً أنهم ذاهبون لمساعدة أهاليهم المهجرين دون أي مقابل.

المسلمية

أسوء المناطق هي منطقة المسلمية، التي لتاريخ اللحظة ما من مساعد لإعانة المهجرين الذين يفتشون الطرقات بالعراء فيها، دون أي تحرك لمنظمات المجتمع المدني والهلال الأحمر والحكومة.

المعاناة مستمرة والنهب مستمر، ولا حياة لمن تنادي، في ظل غياب واضح لدور الحكومة المتفرجة على الكارثة الإنسانية دون اتخاذ أي موقف لإيقاف معاناة المهجرين.

أخيراً، ما من شك بأن الوطنية تقتضي دعوة الأهالي للإسراع بالعودة إلى أرضهم ما استطاعوا إليها سبيلاً، مع تذليل الصعوبات والمعوقات كافة التي تحول دون ذلك.

مقومات البقاء، وأيضاً مانعاً النازحين من العودة لقراهم لاستثمار أزمته الإنسانية.

تل رفعت

لم يكن الوضع أفضل في تل رفعت، التي تشهد أزمة إنسانية كميتهاتها من مناطق النزوح، التي شهدت نزوح 5 آلاف شخص، لكن المفارقة في تل رفعت أن قوافل الهلال تتوافد إليها باستمرار، وما يزال النازحون في العراء ولا يملكون أدنى مقومات البقاء.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه القوافل هي عرضة للنهب «داقت عينين عليها»، فلاسف كل حاجز تمر منه هذه القوافل التابعة للهلال الأحمر تقدم له سلات غذائية وصحية، وكل ما توفر في القافلة «هاد المعلوم لسير القافلة». فالحواجز لم تكتف من استثمار النازحين ونهبهم بمبالغ طائلة للسماح لهم بدخول حلب، إذ وصلت تكلفة وصول الشخص الواحد إلى 700 ألف، فهم الآن يستمرون

ومن سنحت لهم فرصة الاستئجار كانوا تحت رحمة تجار الأزمات بأسعار تفوق الخيال، إذ وصل أجار الغرفة الواحدة إلى 150 ألف، بالإضافة إلى زيادة سعر المواد الغذائية للمهجرين، دون حسيب ورقيب، ودون أن ننسى طبعاً الكثيرين ممن شاركوا المهجرين معاناتهم من دون مقابل، وفتحوا أبواب منازلهم للنازحين.

فافين

بسبب ضغط المهجرين على منطقتي نبل والزهر، تم نقل بعضهم إلى فافين، ونصب الخيام في العراء في ظل ظروف إنسانية مزرية، والترويج بأن طريق حلب سيفتح أمام كل النازحين عما قريب، وهي وعود لا مؤشرات لها على أرض الواقع.

والهلال الأحمر الكردي يمنع دخول منظمات المجتمع المدني والهلال الأحمر السوري، تاركاً المهجرين في العراء دون تأمين أدنى

نبل والزهر

تفاقت معاناة نازحي غفرين في منطقتي نبل والزهر مع تراجع تدفق المساعدات إليها، وشح المواد الغذائية في هاتين المنطقتين، ويخشى النازحون من تزايد أوضاعهم سوءاً مع مرور الوقت، في ظل غياب الدور الفعال المرجو من قبل الهلال الأحمر والمنظمات الدولية، وإن وجد، ففور الرقابة من قبل الدولة غير مفعول دون معرفة السبب!

يذكر أن ما يزيد عن 25 ألف نازح وصلوا إلى نبل والزهر، بظروف إنسانية كارثية، غالبية من النساء والأطفال وكبار السن، الذين توزعت غالبيةهم في الجوامع والمعامل، مع الترتي الواضح في الخدمات الأساسية، في ظل بيئة حاضنة للأمراض السارية ومساعدة على انتشارها، والتي من الممكن أن تهدد صحة الأطفال وكبار السن.

الوطنية تقتضي
دعوة الأهالي
للسراع بالعودة
إلى أرضهم ما
استطاعوا إليها
سبيلاً مع تذليل
كافة الصعوبات
والمعوقات التي
تحول دون ذلك

لجنة محافظة حلب تحيي أعياد آذار

■ مراسل قاسيون

ويأتي هذا الاحتفال بهذه المناسبة، من ضمن سلسلة الاحتفالات واللقاءات الجماهيرية التي يجريها الحزب مع جماهيره في المحافظة.

المرأة على مستوى التحدي

لقد ألفت الرفيقة ميرنا عيسى كلمة المرأة، حيث أكدت على أن معاناة المرأة، في ظل النهب الرأسمالي، هي جزء من المعاناة من عملية النهب الكبير الذي تضارسه المراكز الرأسمالية على كل المنتجين الحقيقيين، مشيرة إلى أن المرأة السورية دفعت أثمناً باهظاً، فهي تكلّى أب أو أخ أو زوج أو ابن أو حبيب.. وقد وقعت عليها أعباء الحرب كاملة، بل مضاعفة أحياناً، ولكنها كانت على مستوى التحدي، وقادت الدور بجدارة إلى درجة أنها شاركت وقدمت آيات من

بدعوة من لجنة محافظة حلب لحزب الإرادة الشعبية، أقيم احتفال جماهيري بمناسبة أعياد آذار «عيد المرأة» عيد الأم وعيد النيروز في مكتب الحزب، بحضور حشد جماهيري وممثل القوى السياسية وأصدقاء الحزب، وذلك يوم الجمعة 2018/3/23.



البطولة بمشاركتها بحمل السلاح في مواجهة الإرهاب. وقد أكدت على ضرورة تضافر الجهود وتوجيهها للوصول للحل السياسي، بما يؤمن الحفاظ على سيادة الوطن ووحدته أرضاً وشعباً.

شعوب الشرق بالمواجهة

كما ألفت الرفيقة ريم سراج الدين كلمة النوروز، حيث استهلّت الكلمة بالتذكير برمزية يوم النوروز، العيد الذي ارتبط رمزه «كاوا» بمقاومة الظلم وبداية الربيع، انقلاب الطبيعة من القساوة، التي هي رديفة للظلم، إلى تفتح الحياة وبدء موسم العطاء.

وقد ذكرت في كلمتها، أن شعوب الشرق التي تحتفل بالنوروز، عانت ما عانت من الظلم والاستعباد، ومن ظلم طبقي على مر العصور، وخصوصاً في المئة عام الأخيرة على يد الاستعمار الغربي، ومن بينها الشعب الكردي، الذي تم

تجاهله كما تم تجاهل حقوقه، مشيرة إلى أن ما حصل في غفرين من اعتداء أثم من قبل الدولة التركية، ومن معها من الأدوات المحلية، كان بدفع مباشر من الأمريكان، رأس المخطط الإجرامي الذي يسعى لضرب الكل بالكل نتيجة أزمته الخائفة، والتي ليس لديه مخرج آخر منها سوى الحرب وتوسيع رقعتها، مستغلين أخطاء قاتلة لبعض القوى الكردية. وقد أكدت أن الخروج من الكارثة الإنسانية، ووقف شلال الدم الذي يعاني منه شعبنا منذ أكثر من سبع سنوات، يتطلب الإسراع في الحل السياسي وفق القرار 2254، وصولاً إلى التغيير الجذري العميق والشامل الذي يستحقه الشعب السوري.

الحل السياسي والفضاء الجديد

وقد ألقى كلمة لجنة المحافظة الرفيق رستم رستم، مرحباً بالحضور بداية، ومن ثم استهل

حديثه بالتأكيد على اختلاف المرحلة التي نمر بها، عن المراحل التاريخية الانعطافية السابقة بشكل كامل، كونها مرحلة انتقال البشرية من فضاء سياسي اقتصادي اجتماعي إلى آخر، تقوده القوى الدولية الصاعدة، وعلى رأسها روسيا والصين. وقد تحدث عن المعاناة التي ألمت بالشعب السوري، من الأزمة والكارثة التي حلت به، مؤكداً أن

حزب الإرادة الشعبية لم تساوره الشكوك حول الحل السياسي، الذي يفضي إلى التغيير الجذري الشامل مع وقف الكارثة، رغم صعوبة العملية وتعقيدها، وما تواجهها من إعاقات وعراقيل، والاقتراب من تحقيقه وفرضه شيئاً فشيئاً، على أساس القرار 2254، الذي فرضه التوازن الدولي والفضاء الجديد، بما يتوافق مع السيادة السورية، والمصلحة الوطنية والشعبية.

كهرباء الساحل ومطلب «العدالة بالحرمان»



برغم الحديث الرسمي عن التحسن الملحوظ على واقع الكهرباء، والوعد الكثيرة عن شتاء دافئ وصيف بلا تقنين، إلا أن واقع حال الكهرباء في المدن الساحلية لم يتغير بما يتوافق مع هذه التصريحات والوعد.

■ مراسل قاسيون

فما زالت مدن «بانياس- طرطوس- جبلة- اللاذقية» مع أريافها وقراها الكثيرة، تعاني من ساعات التقنين الطويلة وغير المنتظمة، بل ومن انعدام العدالة في التقنين كذلك الأمر.

استغراب ودهشة

المستغرب بالنسبة لأهالي المنطقة الساحلية، أن الشبكة والحوامل ومراكز التحويل وغيرها من مقومات بنية التزود بالطاقة الكهربائية في المنطقة الساحلية، لم تتعرض خلال سني الحرب والأزمة للتعدي، كما تعرض غيرها في الكثير من المدن والمحافظات، وعلى الرغم من ذلك فإن المقارنة بالنتيجة على مستوى التزود بالطاقة الكهربائية تعتبر مجحفة بالنسبة إليهم.

الأكثر دهشة، كان الحديث الذي نقل على لسان مدير عام مؤسسة الكهرباء، مطلع شهر آذار، حول قيام الورشات بأعمال الصيانة الدورية على عتبات محطات توليد الكهرباء في جميع المحافظات، للحفاظ على جاهزية المنظومة الكهربائية، وبأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع ساعات التقنين خلال الفترة الحالية، استعداداً لتأمين صيف مريح للمواطنين. باعتبار أن ساعات التقنين لم تنخفض في المنطقة الساحلية خلال الفترة الماضية كما هو مأمول، فكيف الحال مع الزيادة بها؟

توثيق وتساولات

وقد وثق أهالي المنطقة الساحلية حديث

وزير الكهرباء خلال الأسبوع الأخير من شهر آذار حين صرح: «كان لدينا من الكهرباء في نهاية عام 2016 ما يقارب 46 مليون كيلو واط ساعي وارتفعت قيمة الإنتاج في عام 2017 إلى 80 مليون كيلو واط ساعي، وهذا الارتفاع لما يقارب الضعف»، حيث تساءلوا عن حصتهم من هذه الزيادة في إنتاج الطاقة الكهربائية، باعتبار أن التغير بواقع التزود بالكهرباء في منطقتهم لم يتغير بما يتناسب مع زيادة الإنتاج الذي تحدث عنها الوزير الأهم، كان حول ما كشف عنه الوزير بحديثه عن «تأمين أرض في الساحل لبناء محطة توليد كهربائية تؤمن تغذية للمنطقة الساحلية، وبأن ذلك يضمن تأمين الكهرباء على امتداد الجغرافيا السورية» والتساول

بالتحسين الفعلي لواقع الكهرباء في منطقتهم الكبيرة أسوة ببقية المدن والمحافظات، وبما يتناسب مع زيادة الإنتاج بالطاقة الكهربائية، بعيداً عن الوعد الخلبية التي ما زالت هي السائدة، بينما واقع الحال يقول: إن الكهرباء لم تتحسن إلا قليلاً، وبالحد الأدنى يطالبون بالعدالة في الحرمان، فمن غير المنطقي بالنسبة إليهم أن تستمر معدلات التزود بالكهرباء بهذا الشكل من ساعات التقنين الغير منتظمة والمتباينة، بين مدينة وأخرى، بل بين حي وآخر، بينما تم إلغاء التقنين في بعض المحافظات، أو أصبح نادراً ومرتباً بواقع عمليات الصيانة فقط؟

الذي طرحه أهالي المنطقة، فيما إذا كان ذلك يعني أن واقع التزود بالكهرباء في هذه المنطقة سيستمر على هذا الحال من التقنين لحين الانتهاء من بناء المحطة؟ وكأن شبكة الكهرباء في المنطقة الساحلية معزولة عن الشبكة العامة، ولا يمكن تعويض نقص التزود بالمنطقة عبرها مؤقتاً من خلال الزيادة المصرح عنها بالإنتاج، أسوة بغيرها من المدن والمحافظات التي لمست فرقاً واضحاً بكمية التزود بالكهرباء على مستوى تخفيض ساعات التقنين فيها.

العدالة بالحرمان

أهالي المنطقة الساحلية عموماً يطالبون

تصدي للتعفيش... مع التراخي

■ عاصي اسماعيل

فقد تداولت العديد من وسائل الإعلام، ومواقع الإنترنت والتواصل الاجتماعي، خلال الفترة القريبة الماضية، بكثير من الاستهجان، أخبار عمليات «التعفيش» المنظم التي أتت على بعض بلدات ومدن الغوطة، بعد أن تمت استعادة السيطرة عليها من قبل الدولة.

موقف مجتمعي رافض

لقد كان لهذه العمليات وقع أسوأ على أهالي وسكان مدينة جرمانا، بسبب وجود سوق لبيع البضائع «المعفشة» داخلها وعلى أطرافها، يقوم عليها البعض من ضعاف النفوس والمستغلين وتجار الحرب والأزمة، ليس بسبب ما يصاحب وجود هذه السوق من إزعاجات لأهالي جراء الازدحام وعمليات التحميل والتفريغ، والتي تكون غالباً خلال ساعات الليل، وما يتخللها أحياناً من إطلاق لبعض الأعيرة النارية كذلك الأمر، فقط، بل والأهم بالنسبة لأهالي المدينة، هي: السمعة السيئة التي تلحق بالمدينة جراء هذه الظاهرة السلبية، أخلاقياً ووطنياً، خاصة وأن هيئات مجتمعية ودينية في المدينة كانت قد أعلنت سابقاً، وجددت إعلانها مؤخراً، بالوقوف

الحملة المشتركة التي نفذت على سوق «التعفيش» في مدينة جرمانا خلال الأسبوع الماضي، كان لها وقع إيجابي لدى غالبية السوريين، خاصة وأنها جاءت استجابة للمطالب العامة.



على ذلك، فإن قمع هذه الظاهرة السلبية، أخلاقياً واجتماعياً ووطنياً، والتصدي لها، هي إمكانية متوفرة وقابلة للتنفيذ، على مستوى كافة حلقاتها، شريطة توفر القرار والنية الفعلية على تنفيذها.

ولعلنا لا نبالغ بالقول: أن إمكانات التصدي لكافة الظواهر السلبية التي انتشرت وتعمقت خلال سني الحرب والأزمة، متوفرة وممكنة التنفيذ كذلك الأمر، لكن أيضاً شرط توفر القرار والإرادة.

لكن يبقى السؤال: لماذا كل هذا التراخي إذًا، ولمصلحة من؟

جرمانا، والتي ما لبثت أن عاد بعضها للعمل بـ «الغفلة» عن أعين الرقابة الرسمية، بينما تم إهمال بقية الحلقات، اعتباراً من حلقة الحفاظ على ممتلكات المواطنين في أماكن وجودها داخل منازلهم، وهي الأهم أصلاً وأولاً، مروراً بحلقة نقل المواد والبضائع «المعفشة» على الطرق والحوارج، وصولاً لحلقة أسواق «التعفيش»، التي تكاثرت كالفطر السام خلال السنوات الماضية، في العديد من المدن وبداخل بعض أحيائها، والتي تقف خلفها جميعاً شبكات عاملة، وحيثان كبار من المستفيدين والمستغلين.

بوجه هذه الظاهرة السلبية، وضرورة التصدي لها، ولكل من يشارك بها، بيعاً أو شراءً أو نقلاً أو تخزيناً، حيث جرى نوع من التكاتف المجتمعي في مدينة جرمانا، من باب نبذ ورفض هذا العمل، المخل والمخالف للعادات والتقاليد والمبادئ والأخلاق، مطالبين الجهات المختصة معالجة هذه الظاهرة بشكل حازم.

لمصلحة من؟

اللافت، أنه عندما اتُخذ القرار للتصدي رسمياً لهذه الظاهرة السلبية في جرمانا أخيراً، جرى تكاتف للجهود، حيث تم تشكيل دورية مشتركة من: «الجهات المختصة- قوى الأمن الداخلي- الدفاع الوطني» حسب ما تم تداوله إعلامياً، عملت على إزالة السوق، وقد جرى الحديث أن هذه الجهات ستواصل دورياتها الرقابية على هذا السوق وغيره.

بمعنى آخر، فإن ظهور هذه الظاهرة السلبية، وانتشارها، كان أحد أسبابها الرئيسية، هو: التراخي في قمعها والتصدي لها رسمياً، طيلة السنوات الماضية.

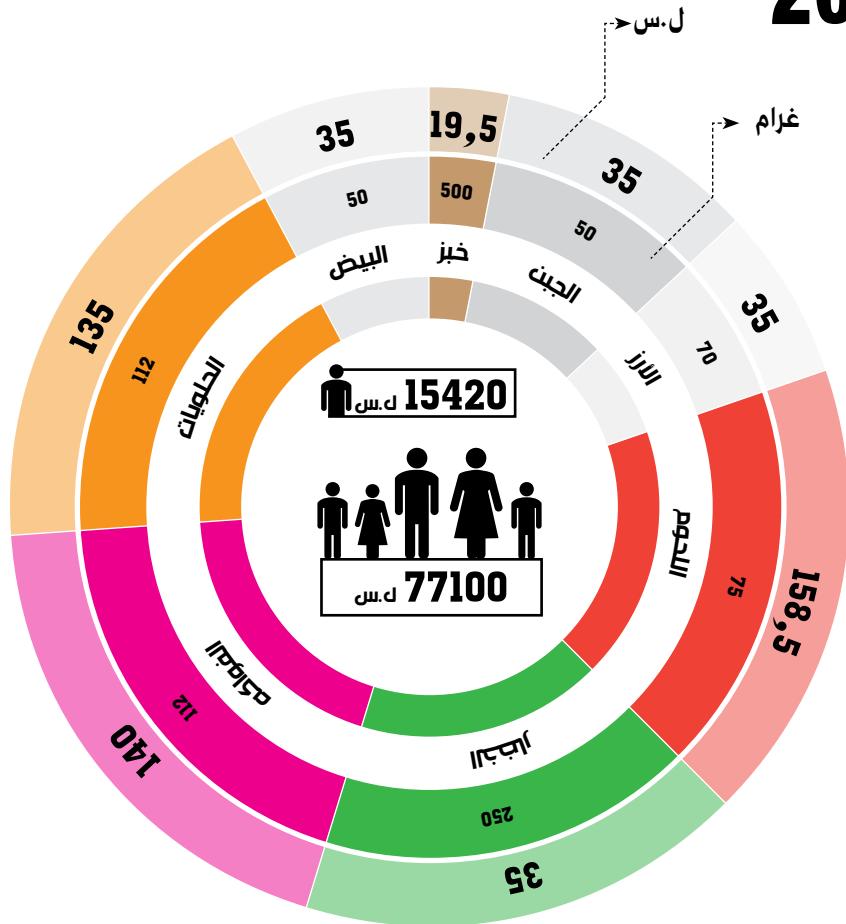
أما المستغرب، فهو أن عمليات القمع والتصدي لهذه الظاهرة أخيراً، أتت على الحلقة الأخيرة منها فقط، والمتمثلة ببعض المحال في مدينة

لم تعد مستويات الأسعار متغيرة بحدّة منذ النصف الثاني من العام الماضي 2017، حيث تشهد مستويات الأسعار استقراراً نسبياً، تعكسه سلة الحاجات الأساسية لاستهلاك أسرة من خمسة أشخاص، حيث تجري التغيرات بالدرجة الأولى على أسعار الغذاء، لتشكل فوارق بدأت تتجه نحو الانخفاض مع العام الحالي.

295 ألف ليرة

تكاليف المعيشة آذار 2018

قاسيون تحتسب تكاليف السلة الاستهلاكية المكونة من 8 حاجات أساسية لنهاية شهر آذار 2018، ليتبين أنه انخفض بمقدار 5000 ليرة تقريباً، لتقارب 300 ألف ليرة شهرياً.

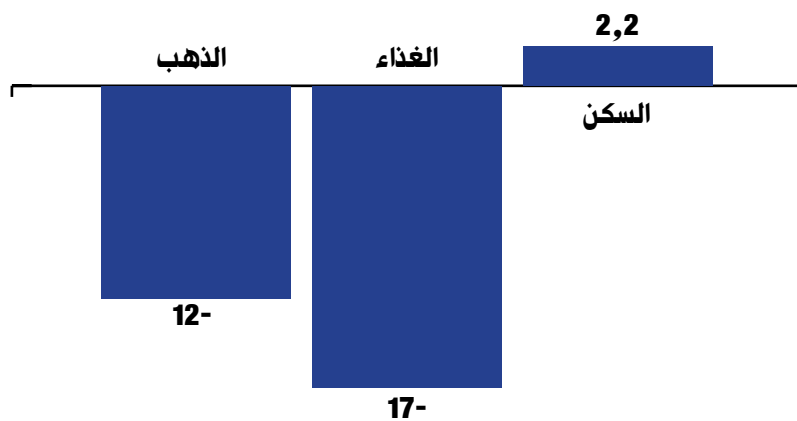


إضافات غذائية شهرية للأسرة

المادة	الكمية	السعر ل.س.
الزيوت	5 لتر	5600
الشاي	1 كغ	3500
القهوة	1 كغ	3000

• 89200 ل.س. تكلفة الغذاء والمشروبات الشهرية

تغيرات أسعار مكونات محددة خلال سنة آذار 2017- آذار 2018 %

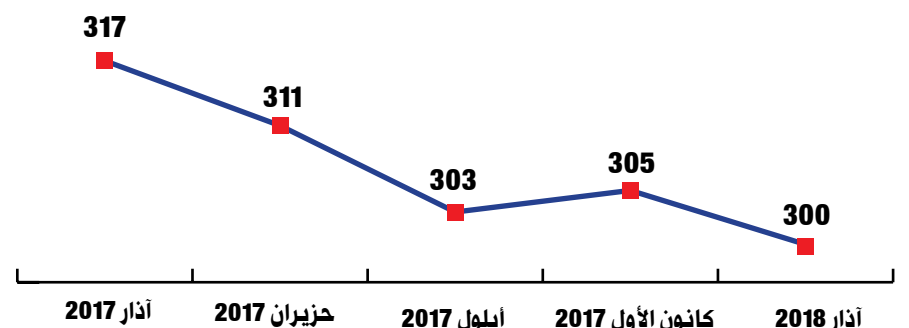


تُحسب كلفة الغذاء الضروري بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى 2400 حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة، مضافاً لها الزيوت والمشروبات الضرورية. يتبين بأن الفرد الواحد أصبح يحتاج إلى 514 ليرة يومياً، 15420 ليرة شهرياً، ليؤمن غذائه الضروري، وعليه تكون حاجة الأسرة من 5 أشخاص هي 77100 ليرة لمكونات الغذاء الضروري. وبإضافة 2 لتر زيت زيتون، و3 لتر زيت نباتي، وكيلو غرام من الشاي، وآخر من القهوة، فإن تكاليف الغذاء والمشروبات تبلغ: 98200 ل.س. شهرياً، بانخفاض 8.8% تقريباً عن بداية العام الحالي، وانخفاض بنسبة 17% عن نهاية آذار 2017.

لم تجر تغيرات كبيرة على المكونات الأخرى، فالتغيرات تنعكس بالدرجة الأولى على أسعار الغذاء، ونسبياً على أسعار الألبسة، ومواد التنظيف، فتكلفة



تغيرات تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة خلال عام - ألف ليرة سورية



انخفضت أسعار الذهب خلال عام بين نهاية شهري آذار 2017-2018 بنسبة تقارب 12%، من سعر 19100 ليرة للغرام عيار 21 في 2017، إلى 16800 ليرة للغرام من العيار ذاته في 2018. وكذلك انخفضت أسعار الغذاء بنسبة مقاربة من 108 ألف ليرة شهرياً لأسرة من خمسة أشخاص في نهاية آذار العام الماضي، إلى 89200 ليرة في نهاية آذار الحالي. وبالمقابل فإن السكن، وفق محدد الإيجار لم يتغير باتجاه الانخفاض بل استمر بالارتفاع بنسبة تقارب 2.2%، من وسطي تكاليف السكن الإجمالية 87 ألف ليرة العام الماضي، وصولاً إلى 89 ألف ليرة في العام الحالي، بنسبة ارتفاع 2.2%.

انخفضت تكاليف المعيشة خلال عام بنسبة 7%

استثمار الفوسفات بنسبة 70% للمستثمرين!



استثمار بأقل من النصف للدولة؟ وفق النسب المذكورة لعقد استثمار الفوسفات، فإن الشركة المستثمرة ستحصل على 1,54 مليون طن من الفوسفات المنتج، مقابل 660 ألف طن للمؤسسة العامة للجيولوجيا، من المساحة المستثمرة. وأما حق الدولة، فرغم ارتفاعه وفق القانون الجديد، إلا أنه يشكل نسبة من الأرباح وليس من الإنتاج، وتدفعه كذلك المؤسسة العامة للجيولوجيا، وليس فقط الشركة المستثمرة!

وهذه النسبة لحصة المؤسسة في القطاع المشترك في مجال الثروات المعدنية والباطنية، هي نسبة غير مسبقة، حيث إن النسب في قطاع النفط كانت تبلغ 52% تقريباً. وسيحتاج توسيع إنتاج احتياطي الفوسفات السوري، إلى استثمارات وتكاليف مرتفعة، وسيحتاج إلى عقود استثمار لتمويل عمليات الاستخراج، إلا أن حصول المؤسسة على نسبة لا تصل إلى الثلث يعتبر نسبة منخفضة، وتحديداً: أن حق الدولة لا يعوض الوصول إلى النصف على الأقل! كونه ليس حصة من الإنتاج بل نسبة من الربح.

يقدر احتياطيه بحوالي: 105 مليون طن. أي: لفترة زمنية تمتد حتى استنفاد احتياطي القطاع.

لم يتم توضيح طبيعة العقد، ولكن ذكرت وسائل الإعلام المحلي نقلاً عن مصادر من وزارة النفط، أن المؤسسة العامة للجيولوجيا ستحصل على حصة تقارب 30% مقابل 70% للشركة، بالإضافة إلى دفع نسبة 2% أجور أرض وتراخيص، وأجور ونفقات إشراف المؤسسة، وضرائب ورسم أخرى. بالإضافة إلى حق الدولة من كميات الفوسفات المنتجة.

حيث تم تعديل حق الدولة من الثروات الباطنية، وفق القانون رقم 7 لعام 2017، ولم يعد السعر محددًا كما في القانون السابق حيث كان حق الدولة من الطن لا يتعدى 150 ليرة. بل أصبح السعر يحدد سنوياً، بناءً على نسبة من السعر الرائج للمبيع محلياً، مخصوماً منه تكاليف الاستخراج التقديرية، أي: نسبة من المربح، وتحدد هذه النسبة وزارة النفط، بالتعاون مع وزارة المالية، ولكن القانون حدد أنها يجب أن تتراوح بين 15-20% من السعر المحلي بعد خصم التكاليف.



سيحتاج توسيع إنتاج احتياطي الفوسفات إلى عقود استثمار إلا أن حصول المؤسسة على نسبة لا تصل إلى الثلث يعتبر نسبة منخفضة!

في 2010: 3,1 مليون طن من فوسفات كالمسيوم طبيعي وفوسفات ألمنيوم كلسي طبيعي وطباشير فوسفاتي مطحون. الذي كُنا نصدره بسعر 65 دولاراً للطن، والملفت أن هذه السعر الواسطي منخفض جداً بالقياس إلى الأسعار العالمية المسجلة للفوسفات الصخري والبالغة نهاية عام 2010: 140 دولاراً للطن. حيث كان الفوسفات ولازال يصدر خاماً في سورية وبسعر أقل من السعر العالمي، وكان وزير النفط السابق العلاو، قد أشار إلى أن السعر المنخفض يعود إلى تصدير جزء هام من الفوسفات جافاً وغير مغسول بسبب عدم كفاية طاقة معمل الغسل، وبتصديره جافاً تتخفّض نسبة تركيز خامس أكسيد الفوسفور في الكميات المنتجة.

الطاقة الإنتاجية للشركة العامة للفوسفات والمناجم تبلغ 3,5 مليون طن سنوياً، بينما تقدر احتياطات خامات الفوسفات السورية في منطقة مناجم الشرقية بحوالي 1,8 مليار طن. ولذلك فإن المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية كانت تبحث عن عقود استثمار مع القطاع الخاص، والمشارك لاستخراج ثرواتها المعدنية ومن ضمنها الفوسفات.

عقد لتوسيع إنتاج الفوسفات بـ 2,2 مليون طن ومؤخراً تم الحديث عن توقيع العقد رقم 66 مع الشركة الروسية ستروي ترانس غاز، بموجب عقد مشترك، وذلك في منطقة مناجم الشرقية في تدمر.

العقد الموقع لمدة 50 عاماً وإنتاج سنوي قدره: 2,2 مليون طن من بلوك

اعتباراً من الشهر التاسع في العام الماضي 2017 بدأ التشغيل التجريبي لمعمل إنتاج الفوسفات في مناجم الشرقية بريف تدمر، وبعد إصلاح الأضرار كان من المتوقع أن يعود الإنتاج مع نهاية 2017 إلى مستوى مليون طن من المنطقة المذكور، وصولاً إلى العودة لمستوى 3,5 مليون طن من الفوسفات وهو المستوى المنتج قبل الأزمة...

■ عشتار محمود

بتسارع ملفت، ومع بداية العام الحالي أعلنت وزارة النفط عودة تفريغ حمولات الفوسفات للتصدير مع توقعات بتصدير كميات تصل إلى 700 ألف طن نهاية 2017، ورفعها إلى مستوى 3 ملايين طن بالأجل المتوسط مع نهاية العام الحالي 2018، بعد تأمين 500 ألف طن حاجة معامل الأسمدة من الفوسفات.

التوقعات في قطاع الفوسفات متفائلة، حيث تشير التصريحات الرسمية، أن الهدف هو الوصول إلى إنتاج يقارب 10 ملايين طن من الفوسفات، من المناجم في خنيفيس والشرقية في الأجل المتوسطة. وهو ثلث الإنتاج المغربي حيث تمتلك المغرب 70% من احتياطي الفوسفات العالمي.

10 ملايين طن والمرتبة الخامسة عالمياً وصولاً إلى إنتاج حوالي 10 مليون طن يضعنا في المرتبة الخامسة عالمياً، ويوصلنا إلى إنتاج أكثر من ثلاثة أضعاف مستويات عام 2010 التي تشير المجموعة الإحصائية إلى أنه بلغ

تحتاج سورية حالياً إلى كل دخل إضافي يزيد الإيرادات العامة، وتحديداً من القطاعات عالية الدخل مثل: الصناعة الاستخراجية... ورغم أن الأولوية هي لتوسيع هذا الإنتاج سريعاً، ما يحتم اللجوء إلى عقود استثمارية، إلا أن التراجع إلى نسبة استثمار 30% عوضاً عن النصف في هذه القطاعات، هو تراجع تفاوضي كبير، فإذا كان إنتاج الفوسفات السوري سيصل إلى 10 ملايين طن، أي: حوالي مليار دولار بالسعر الحالي المقارب لـ 100 دولار للطن، فإننا سنخسر دخلاً عاماً يقارب 200 مليون دولار بشكل تقديري بسيط.

تحولت الصين إلى المستورد الأول للنفط الخام العالمي، مزبحة الولايات المتحدة من هذا الموقع. والصين لا تغير فقط آليات تسعير النفط، وتنافس هيمنة الدولار على سوق تبادل الطاقة، بل هي تغير حركة النفط والغاز في آسيا وعبر العالم، باختيارها لشركائها النفطيين.

جسور الطاقة العالمية الجديدة



الطاقة وتبادلها
جسور تعبر عن عمق
ارتباط العلاقات
الاقتصادية، وبالتالي
تستطيع خرائط
توزيعها أن تؤثر إلى
حد بعيد في التغيرات
الجيوسياسية
العالمية.

■ ليلى نصر

روسيا المصدر الأول

الترايط الروسي الصيني يتحول إلى وقائع ملموسة ومستدامة يوماً بعد آخر، والمفارقات غير المنطقية التي كانت سائدة خلال عقود مضت، أصبحت تتلاشى. وفي مقدمتها طبيعة التبادل الطاقوي بين الدولتين. حيث تحولت روسيا إلى المصدر الأول للنفط الخام إلى الصين منذ بداية العام الحالي: 1.32 مليون برميل يومياً، بنسبة نمو 17.8% عن العام الماضي. وقد ازداد تدفق النفط الخام الروسي إلى الصين، نتيجة إقلاع أنبوب النفط الروسي الصيني في الشهر الأول من العام الحالي. مما ضاعف قدرة الصين على استيراد النفط من الشرق السيبيري على المحيط الهادئ.

فروسيا كمنتج كبير، والصين كمستهلك كبير، لم تكونا تتبادلان الطاقة إلا بحدود دنيا... وهذا الانقطاع كان تعبيراً عن طبيعة العلاقات الدولية، التي يركز الغرب فيها على عزل القوى الاقتصادية الهامة في دول الأطراف عن بعضها البعض. ولكن هذا يتغير فخلال ست سنوات تضاعفت الصادرات النفطية الروسية إلى الصين، ووقعت شركتا روسنفنت، وشركة cnpc «الشركة الصينية الوطنية للنفط» عقداً لمدة 25 عاماً في 2014 بقيمة 270 مليار دولار، بناءً عليه: على روسيا أن تورد 360 مليون طن من النفط الخام إلى الصين. ومنذ أن بدأ العقد بالسريان أصبحت روسيا الشريك الأول للصين في قطاع الطاقة.

بين السعودية وأنغولا

أما علاقات السعودية مع الصين، فهي حرجة نسبياً، فالسعودية لا تريد أن تخسر سوقها الأكبر الصيني، ولكنها بالمقابل لا تملك أن تتحرك مع المتغيرات الصينية بسرعة. فهي تعلم أن الأولوية الصينية لن تكون للنفط السعودي، إلا في حال قبلت السعودية عاجلاً أم آجلاً التعامل بعقود النفط الصينية باليوان، وهو ما يعني مساهمة السعودية في مهاجمة الدولار! وفي إفريقيا تظهر خريطة الطاقة تغيرات أيضاً في القارة، فأنغولا على سبيل المثال، وهي المنتج الثاني للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، وعضو الأوبك بإنتاج يومي يبلغ 1.67 مليون برميل، قد رفعت صادراتها النفطية إلى الصين لتزجج السعودية من المرتبة الثانية في الشهر الأول من العام الحالي، لتصدر للصين 974 ألف برميل يومياً، ونسبة 60% تقريباً من إنتاجها! ورغم عودة السعودية إلى الموقع الثاني في شهر شباط، إلا أن أنغولا قد حجزت لنفسها موقعاً في استهلاك الصين الكبير، وأرسلت الصين للسعودية رسالة بإمكانية تحويل البدائل إلى أمر واقع، وإمكانية أن تخسر السعودية موقعها الثاني بعد أن خسرت موقعها الأول. والملت أن أنغولا قد أعلنت استعدادها لبيع نفطها بالذهب، وفكت ارتباط عملتها بالدولار، وأعلنت عزمها لتوسيع استثمارها المستقل لمناجم الذهب في البلاد. وبالتأكيد فإن كمية الاستهلاك الصيني من نفط أنغولا له تأثير هام على قدرة الدولة المذكورة، بالسير لخطوات من هذا النوع.

روسيا وألمانيا

وسط التصعيد السياسي الغربي الهائل على روسيا، أعلنت ألمانيا أنها موافقة على السماح باستكمال مد حصتها من خط الغاز الشمالي 2، لمسافة بطول 30 كيلومتر في المياه الإقليمية الألمانية، وأعلنت الشركة الروسية المنفذة بأن الحكومة الألمانية موافقة على مد كامل حصتها 85 كيلو متر من الخط العابر لبحر البلطيق والذي سيربط روسيا بألمانيا، مروراً بالمياه الإقليمية لفرنلندا والدنمارك والسويد. وسيؤدي لمضاعفة قدرات الخط الحالي بمقدار 55 مليار متر مكعب سنوياً، ليكون طريقاً أساسياً لمرور الغاز الروسي إلى شمال أوروبا، وهو المشروع الذي يلقي معارضة كبيرة من دول في أوروبا الشرقية، وتحديداً أوكرانيا التي يتجاوزها الخط، وكذلك هددت

الولايات المتحدة بمعاينة الشركات التي تتعاون مع روسيا لإنشاء المشروع، ولكن المشروع بدأ بالعمل...

روسيا والهند

وصلت أول ناقلة غاز روسية من الشمال الغربي السيبيري إلى الهند، وفق خطة شركات الغاز الروسية لتوسيع تسويق الغاز الروسي في السوق الآسيوية. الغاز المصدر مستخرج من منطقة يامال في سيبيريا، بمشروع مشترك بين شركة نوفاتيك الروسية، وتوتال الفرنسية، وشركة النفط الصينية الوطنية cnpc، بالإضافة إلى صندوق طريق الحرير. بحصة 20% لكل من توتال وللشركة الصينية، و9.9% لصندوق طريق الحرير، والباقي لشركة نوفاتيك الروسية، بنسبة 70% تقريباً.

تستخدم كل من الصين وروسيا كأهم مستهلك ومنتج للطاقة عبر العالم، وزنهما الاقتصادي الهام في سوق النفط، لتغيير معالم هذه السوق التي كانت مهيمنة بالدولار: حيث يسعر النفط في الأسواق الأمريكية الأساسية برنت وغرب تكساس، ويسعر بطبيعة الحال بالدولار، ويتم تداوله به، ويستطيع بالتالي مالكو الدولار أن يفرضوا عقوبات وتضييقاً على تداوله. ولذلك فإن متغيرات خريطة الطاقة التي تربط آسيا مع بعضها، وتفتح فرصة للمنتجين والمستهلكين عبر العالم، بالتداول دون وسيط دولاري، هي متغيرات اقتصادية كبيرة، وترسخ التغيرات السياسية الدولية، وتؤكد انتهاء مرحلة عزل قيوده، عندما فتحت الصين الباب لآلية تسعير جديدة للنفط، عبر عقود النفط القابلة للتداول باليوان والذهب في سوق شنغهاي... ولم تستطع الصين أن تفعل هذا إلا بتحولها إلى المستهلك الأكبر، أي: بزيادة قدرتها على الطلب، نتيجة توسع إنتاجها.

تضطر الولايات المتحدة للتسليم بالمشافسة العالية في سوق النفط، والأهم بالتسليم بخسارة الدولار القريبة، لينعكس ذلك متغيرات كبرى في وقائع السياسة والاقتصاد، وتحديداً في منطقتنا، حيث خزان النفط العربي-الفارسي، متغيرات أساسها هيمنة أمريكية أقل وأفق جديد للعلاقة مع قوى العالم الصاعدة.

«أكشاك الإعانة» بالملايين!

شهدت شوارع دمشق مؤخراً حملات واسعة لإزالة إشغالات الأرصفة، من بسطات وأكشاك، حيث جرى استبدال بعضها بنموذج موحد من الأكشاك، يهدف إلى إضفاء «طابع جمالي» على العاصمة، ووضع حد للمساحات غير المنتظمة التي من عادة الأكشاك احتلالها لعرض البضاعة على الأرصفة.

■ سمر علوان

الأبرز، وهو: الحاجة الملحة التي دفعت السوريين إلى اتخاذ الأرصفة وسيلة لكسب الرزق، حين فرضت عليهم تكاليف باهظة لإنشاء أكشاك تتسجم مع معاييرها الجمالية، وتتناقض أشد الناقض مع العوز الذي أجبرهم على هذه المهنة. أما عن تفاصيل القرار وشروط الترخيص، فتؤكد المحافظة في تصريحاتها لوسائل الإعلام المحلية: أن كل الأكشاك القديمة ستخضع لعملية التجديد عند انتهاء ترخيصها، ولن يُمنح الترخيص إلا بعد التجديد، وأنه سيتم توحيد جميع الأكشاك.

لإعانة فقط

كما أشارت إلى أن جميع الأكشاك المرخصة مؤخراً هي «أكشاك إعانة»، إذ أن المحافظة لم تمنح ترخيصاً لأي كشك منذ 2006 وحتى 2011، ولكن مع بداية الأزمة ونتيجة كثرة الطلبات من ذوي الشهداء ومصابي الحرب، الذين تجاوزت نسبة عجزهم 80%، جرى منح التراخيص مجدداً، على ألا يتم ذلك إلا بموافقة المحافظ شخصياً، مع التأكيد على أنه تم اختيار نموذج الكشك «بأقل تكلفة ممكنة» لتناسب جميع الأطراف.

التراخيص مكلفة أيضاً

لكن لأصحاب الأكشاك رأياً مخالفاً، إذ يؤكدون الصعوبات التي تعترض كل من يحاول الحصول على كشك ليؤمن معيشته منه، ويوضح أحد الباعة من أصحاب الأكشاك، أنه تكبد مليوناً و800 ألف ليرة لبناء الكشك في منطقة المزة، لكنه يستطرد، إن تأمين هذا المبلغ يعد سهلاً للغاية مقارنة بالمتطلبات

خطوة تأتي في سياق «دعم المحتاجين» من مصابي الجيش وذوي الشهداء، وتمكينهم من الحصول على مصدر دخل ثابت. أو هذا ما صرح به رسمياً على الأقل. إذ تظهر الوقائع ارتفاعاً كبيراً في تكلفة الكشك الواحد، لتزيد أحياناً عن مليوني ليرة سورية، إلى جانب صعوبات ومحسوبيات كثيرة تقف في طريق كل من يود الحصول على ترخيص، وهو ما يتنافى مع مبدأ الدعم الاجتماعي والاقتصادي لمعومي الدخل ومحدودي، والذي تسوق له المحافظة كمبرر لإجرائها الجديدة.

معايير فنية

تقول المحافظة: إنها صممت الأكشاك الجديدة بناء على دراسة أجراها مهندسون فنيون، بحيث تكون موحدة من الداخل والخارج وتشغل مساحة 2x4 متراً، وهي مغلقة بالكامل تفادياً لأية تجاوزات أو تعديلات على الأرصفة العامة، وتحمل اللونين الفضي والأزرق، وينقش عليها كل من العلم السوري وشعار محافظة دمشق، إضافة إلى بطاقة نحاسية للتعريف بصاحب الكشك، ورقم الكشك ومدة ترخيصه، ومكانه المخصص به، كما تفصل بين الكشك والآخر مسافة لا تقل عن 50 متراً على أقل تقدير، حتى في المناطق التي تشهد حركة كبيرة.

تكاليف مرتفعة

بعيداً عن تقييم الجانب الجمالي لهذه الأكشاك، يبدو من الجلي أن المحافظة غرقت في التفاصيل الفنية الصغيرة، وأغفلت الجانب



أما الواقع المشاهد، فيشير إلى أن الأكشاك الجديدة بمساحتها وتصميمها «الجمالي»، والتي بدأت بالانتشار على الأرصفة بدمشق، لم تأت بديلاً عن الأكشاك القديمة القائمة، كما أنها بالإضافة لمساحتها المقدرة بحدود 8 أمتار مربعة لكل منها، فهي تتعدى على الأرصفة بمساحات أكبر من ذلك بمحيطها، وهي على ذلك لم تكن استثناء عن غيرها. كل ذلك يأتي في الوقت الذي تؤكد فيه المحافظة، أنها تصدر التراخيص بدافع «الإعانة» لذوي الشهداء ومصابي الحرب ممن لديهم نسب عجز مرتفعة تفوق 80%. فهل هذه هي الطريقة التي تُعين بها المحافظة هؤلاء الذين يقدرون بالآلاف.. أم أن لديها على ما يبدو فهمها الخاص لمصطلحات: «الإعانة»، «الطابع الجمالي»، «التعدي على الأرصفة»؟!

التي يقتضيها الحصول على ترخيص، والتي تبتدئ بتدبير المعارف والواسطات والموافقات، ولا تنتهي بدفع مبالغ مالية ضخمة قد تتعدى كما أشار أحدهم لأكثر من مليون ليرة للترخيص.

الواقع المغاير

ما سبق، أدى لأن يستدين هؤلاء المعوزين لقاء فائدة تشغيل على المبلغ المستدان، من أجل الحصول على الترخيص وإنشاء الكشك بالموصفات المطلوبة، طبعاً مع عدم إغفال قيمة البضائع المعروضة للبيع، كون هذه التكاليف مجتمعة تعتبر مرتفعة جداً بالنسبة لإمكاناتهم، والبعض اضطر لإدخال شريك معه في تقاسم الأرباح لقاء هذا التمويل الكبير، على حساب جهودهم وتعبهم والترخيص الذي يحمل اسمهم.

المحافظة غرقت

في التفاصيل

الفنية الصغيرة

وأغفلت الجانب

الأبرز وهو الحاجة

الملحة التي دفعت

السوريين إلى اتخاذ

الأرصفة وسيلة

لكسب الرزق

السباحة للأغنياء فقط!

■ سمر علي

المواقع المزعم استثمارها، هي: شاطئ لمي في رأس البسيط - شاطئ ريفال، وشاطئ أليسار في اللاذقية.

مساحات تفتتح الشهية الاستثمارية المساحات المزعم استثمارها على التوالي هي: 10 دونمات لشاطئ لمي، 9 دونمات لشاطئ ريفال، و3000 متر مربع في شاطئ أليسار، وهي من كل بد مساحات تفتتح شهية الاستثمار والمستثمرين.

أما الخدمات المقدمة استثماراً فقد تركزت على التالي:

- خدمات سياحية وترفيهية وشاطئية متنوعة.
- توفير مظلات تشغل 50% من الشاطئ.
- نقاط بيع وخدمات متنوعة وكبائن غير مخصصة للمبيت، بواقع 90 كمين كمجموع تقريباً.
- أدواش مخدمة، وأبراج للمنقذين ونقاط طبية.
- خدمات ترفيهية ضمن ملاعب الأطفال وملاعب شاطئية وألعاب مائية.

نقاط إطعام «مطاعم من مستوى نجمتين، مطعم وجبات سريعة أو كافيتريا»، بواقع 1000 كرسي إطعام كمجموع.

فرص عمل افتراضية

فرص العمل الافتراضية حسب ما تم الإعلان عنه، كانت عبارة عن: 704 فرصة عمل في شاطئ لمي، 700 فرصة عمل في شاطئ ريفال، و616 فرصة عمل في شاطئ أليسار، أي ما مجموعه 2220 فرصة عمل افتراضية.

أما عن مدة التعاقد، فقد كانت مدة الاستثمار سنتين، قابلة للتجديد في كل من شاطئ لمي - ريفال، بينما كانت على نظام bot لمدة 15 عاماً في شاطئ أليسار.

بقي أن نشير إلى أن شاطئ لمي وريفال المعروضين للاستثمار، هما بملكية وزارة السياحة، بينما شاطئ أليسار هو بملكية محافظة اللاذقية.

شواطئ محتكرة للأثرياء

الفرص الاستثمارية أعلاه ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، كما أن الاستثمار في المواقع

المشار إليها ليس جديداً، أما عبارة «الأسعار المناسبة للعائلة السورية ورواد المحافظة من ذوي الدخل المحدود» التي وردت في الإعلانات، فقد أصبحت عبارة مستهلكة، وهي غالباً ما تغلف التعدي على الحقوق العامة.

بمعنى آخر، ومن خلال التجارب الاستثمارية السابقة والمستجدة في شواطئنا، وما ورد بمتن الإعلانات الجديدة، فإن الشواطئ «المفتوحة» أعلاه، لن تكون إلا شواطئ مغلقة بوجه «ذوي الدخل المحدود»، باعتبار أنها أصبحت محتكرة استثماراً وبموجب عقود، ولن يدخل إليها إلا كل مليء من الأثرياء، الجدد والقدامى، للتمتع بالخدمات والترفيه.

أي، أن حق المواطن المُفقر بشواطئ المدن الساحلية تذروه رياح الاستثمار وتأكله، كما ذرت حقوقه الأخرى رياح السياسات الليبرالية المتبعة منذ عقود تباعاً، والتي تحابي مصالح الأثرياء وأصحاب الحظوة، على حساب مصالحنا نحن معتري الوطن، ومُفقره.



ضمنها، ويستثنى من ذلك الأملاك الخاصة في جزيرة أرواد - الأراضي المكتسبة للشاطئ بطريق الالتصاق أو الردم - السدود البحرية - محطات الاتصال ومنشآت التنوير والعلامات البحرية - الموانئ والأحواض البحرية.

- تخضع الأملاك العامة البحرية للقوانين المتعلقة بالأملاك العامة في ما لم يرد عليه نص خاص، وهي معدة للمنفعة العامة، واستعمال الجمهور، ولا يجوز التصرف بها أو تملكها بالتقادم أو الحجز عليها.

فأين حق المواطن بهذه الملكية العامة، التي تأكلها الاستثمارات والخصخصة تبعاً؟

أين حق المواطن؟

أخيراً، نعيد التذكير بالحقوق العامة، التي وردت بقانون الأملاك العامة البحرية رقم 65 لعام 2001: - الأملاك العامة البحرية أموال عامة تسري عليها أحكامها المنصوص عليها في القوانين النافذة فيما لا يخالف أحكام هذا القانون.

- تشمل الأملاك العامة البحرية: شاطئ البحر إلى المسافة التي يصل إليها المد أو الموح أيهما أبعد شطآن الرمل والحصى المحاذية لشاطئ البحر - البرك والغدران والبحيرات المتصلة بالبحر - الألسن الملحوظة في الأملاك البحرية - والخلجان والرؤوس البحرية - المياه الإقليمية وقعرها والجزر

على حافة الانهيار



القلق من الاحتباس الحراري، وما سينتجه بعد بضعة أعوام إذا استمر العالم على هذا النحو من التلويث، ينسحب على العديد من التبعات اليومية التي قد تؤدي بالبشرية كما نعرفها. لذلك يشدد العديد من الباحثين البيئيين على ضرورة التقليل من المواد التي لا تتحلل في الطبيعة، وبخاصة المواد البلاستيكية غير القابلة للتحلل، والتي يرمى بعضها في المحيطات بدلاً من إعادة تصنيعها.

الموارد الطبيعية حق لمن؟

اعتاد الإعلام والتعليم والعلوم السائدة عامة، طرح حركة الحياة والبيئة على كونها وجدت ولن تفتنى، ووجدت لكي نستخدمها ونعيش حياة أفضل. وتم استخدام الموارد الطبيعية على أنها حق مطلق، وبمعنا من قبل النظام الرأسمالي الذي يحمله نحو الربح السريع والتسابق على الأرباح. فمن حكم هو المشتت في عناصر الحياة، والتي لا تربط جوانب الحياة ببعض بل تراها متباعدة، ولهذا لم تر أن أسلوب الإنتاج والاستهلاك أدى إلى دمار جزء كبير من مرافق الحياة، حتى لو أننا الآن نستخدم أشياء ما كنا لنستطيع استخدامها سابقاً. فبغض النظر عن مدى استخدامنا لهذه البيئة، خلقنا فيها ولا يمكننا العيش خارجها، ولا يمكن فصل بقاء الجنس البشري أو الحياة عامة عن بقاء البيئة التي وجد وتطور فيها. لكون تبعات وجود كميات هائلة من النفايات في المحيطات، لن تؤدي إلى انقراض الحيوانات البحرية فقط، وبالتالي انخفاض مصدر غذائي كبير، بل أيضاً من الممكن أن يؤدي إلى ارتفاع في حرارة الكوكب، وإلى خسارة اقتصادية كبيرة. ومن التبعات التي قد تصبح واقعاً لا يمكن تغييره، فنحن نقرب من نقطة اللاعودة في القضاء على العديد من الكائنات الحية، وتدمير موطن مسكنها. كما اقتربت الرأسمالية من نقطة اللاعودة عن وجودها حتى لو كلفها هذا القضاء على الحياة كافة. فإن الكوكب على حافة الانهيار، الاحتباس الحراري، ذوبان الجليد في القطبين، تلوث البحار، القضاء على الكائنات الحية، والحروب التي تنهك بعض بلدانها، هذا ما أنتجته سنين حكم الرأسمالية والتي لا تتعدى بضع سنين من تاريخ البشرية.

أن لم تتخذ إجراءات عالية في التقليل منها. مثلاً: مؤخراً وقعت معاهدة جديدة بين الصين ودول المحيط الهادئ، حول إعادة تصنيع المواد البلاستيكية، الألومنيوم، والمواد المستنفذة لطبقة الأوزون في هذه الدول، من قبل شركة صينية. بينما أعلنت الصين أنها ستقلل من استيرادها للنفايات هذا العام، وهذا ما عرضته الولايات المتحدة، واعتبرته خرقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية «نسبة من نفايات الولايات المتحدة كانت تورد إلى الصين». حيث إن الصين بدأت باستيراد كميات كبيرة من نفايات دول عديدة، مثل: الولايات المتحدة، منذ عام 1950 لعدم وجود مواد أولية للنهوض بالصناعة.

من أين تأتي هذه الكميات؟

للكمية الهائلة من هذه النفايات في المحيطات عدة أسباب. النفايات الصناعية التي ترمى بأغلبها في مجاري المياه «أحد أسباب تكاثر المواد البلاستيكية مثلاً في المحيطات»، رمي النفايات المنزلية والطبية، وتفرغ مياه الصرف الصحي في مجاري المياه، المحدودية في إعادة التصنيع، والاحتباس الحراري الذي تسبب بالعديد في الأعاصير التي نقلت مخلفاتها إلى المياه. بينما لا تعتبر الأمم المتحدة أن الاحتباس الحراري جزء من السبب في تكاثر النفايات في المحيطات، ولا تربط السبب في الوضع الاقتصادي والسياسي للبلدان. وتذكر في تقاريرها أن علينا ألا نلقي كل اللوم على الدول النامية، بل على الدول المتقدمة أيضاً وأن تجد حلولاً وتقلل من استخدامها للمواد البلاستيكية، حتى لو كان هذا التصريح يتناقض مع أن 275 مليون طن من المواد البلاستيكية، يتسرب إلى المياه من الدول المتقدمة.

مروءة صعب

فتستقبل المحيطات نحو 80% من نفايات العالم، بحسب تقرير الأمم المتحدة عام 2016، حوالي 80% من هذه النفايات هي المواد البلاستيكية، والتي تقدر بحوالي ثمانية ملايين طن من البلاستيك. وصدرت 288 مليون طن إلى المحيطات من دول أمريكا الشمالية، أوروبا، وشرق آسيا عام 2016 فقط. والتي كلفت الاقتصاد العالمي 13 تريليون دولار أمريكي عام 2016. كما تؤثر هذه النفايات على حوالي 800 نوع من الحيوانات البحرية، والتي ارتفعت من 663 نوعاً في 2012 إلى 817 عام 2017.

لا يعود إنتاج واستخدام المواد البلاستيكية كثيراً إلى الوراء. فقد بدأ هذا الإنتاج منذ عام 1950، وارتفع من 1.5 مليون طن في عام 1950 إلى 288 مليون طن في عام 2008. أما ما قد يخلق إلى حد كبير، هو: عدم القدرة على تفرقة هذه المواد من الغذاء من قبل العديد من الحيوانات البحرية، وأنها تنفتحت إلى جزيئات صغيرة في المحيط، نتيجة أشعة الشمس، مما يجعل انتقالها إلى الحيوانات أسهل. أي: أن المواد البلاستيكية إما أن تقضي على الحيوانات التي تأكلها، أو تدخل الجزيئات البلاستيكية إلى أمعائها، فإما تقتلها ببطء أو تنقلها إلى حيوان آخر، أو إلى البشر.

استيراد النفايات

أما في المقلب الآخر، تعمل الأمم المتحدة والعديد من الدول التي تقع قرب المحيطات، على التقليل من النفايات والمواد البلاستيكية التي ترمى في المحيطات. لأنه من المتوقع أن تتضاعف كمية المواد البلاستيكية في المحيطات إلى 100% عام 2050 مما هي عليه اليوم،

وجدتها

د. عربوب المصري



مقاومة المضادات الحيوية

إن مقاومة مضادات الميكروبات واحدة من أكبر التهديدات التي تواجه البشرية في العقود المقبلة. وهي من المشكلات الصحية والاقتصادية.

المشكلة المدمرة التي يواجهها العالم في عام 2050 هي مقاومة مضادات الميكروبات، وهي تهديد يجتاح العالم ما لم نجد الحلول للتصدي له. فدون وجود سياسة توقف الانتشار المقلق لمقاومة مضادات الميكروبات، فإنه يتوقع ارتفاع عدد الوفيات جراء مقاومة مضادات الميكروبات من 700 ألف حالة حالياً إلى 10 ملايين تقريباً كل عام، أي: ما يزيد عن وفيات الأمراض السرطانية. وهذا أمر مروع في حقيقة الأمر. فضلاً عن حجم الضحايا البشرية المأساوي، سيكون أيضاً لمقاومة مضادات الميكروبات تكلفة اقتصادية حقيقية جداً، ستستمر في التزايد ما لم تتم معالجة المقاومة. سوف تكون التكلفة من حيث فقدان الإنتاج العالمي من الآن وحتى عام 2050 هائلة، حيث يبلغ قدرها 100 تريليون دولار أمريكي ما لم تتخذ إجراءات حيال ذلك.

فن الضروري توعية الناس بغية تثقيف الجميع بشأن مشكلة مقاومة الدواء، وبصفة خاصة الأطفال والمراهقين. ومعالجة مشكلة العرض فنحن نحتاج إلى أدوية جديدة تحل محل الأدوية التي لم تعد فعالة بسبب المقاومة، دون التشجيع على الاستخدام غير الضروري للمضادات الحيوية الجديدة.

نحن بحاجة إلى استخدام المضادات الحيوية بصورة أكثر انتقائية في البشر والحيوانات، للحد من الاستخدام غير الضروري الذي يسرع مقاومة الدواء. للقيام بذلك، نحتاج إلى تغيير تدريجي في التقنية المتاحة. فمن غير المعقول أن يظل يتعين على الأطباء وصف الأدوية المهمة، مثل: المضادات الحيوية اعتماداً فقط على تقييم فوري لأعراض المريض، مثلما كانت عندما استخدمت المضادات الحيوية الشائعة لأول مرة في الخمسينات

وكذلك الحد من الاستخدام الواسع وغير الضروري للمضادات الحيوية في الزراعة. ويمكن أن تصل المضادات الحيوية الحيوية إلى البيئة بطرق عديدة. مثل: شبكات الصرف الصحي، والصرف السطحي من المستشفيات، ووحدات إنتاج الأغذية، مثل: المزارع. وتشكل مشكلات محتملة لمقاومة مضادات الميكروبات. أحد المجالات التي لم تلق ما يكفي من التركيز حتى الآن، هو: الطريقة التي تصنع بها المكونات النشطة في المضادات الحيوية، ولا سيما أثر نفايات المصانع السائلة على شبكات المياه القريبة، ومقاومة مضادات الميكروبات.

الكوكب على
حافة الانهيار
هذا ما أنتجته
سنين حكم
الرأسمالية والتي
لا تتعدى بضعة
سنين من تاريخ
البشرية

ترامب يطلق النار على قدميه!



هل يوجد اليوم في العالم ما هو أكثر خطورة على الإنسانية من إمكانية وقوع صراع عسكري بين القوتين النوويتين - الولايات المتحدة وروسيا - على سبيل المثال في سورية؟ طبعاً يوجد!

■ الكسندر نزاروف

فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسوماً جمركية على الصلب والألمنيوم، مما تسبب بضرر كبير للعديد من الدول، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وتدرس أوروبا جوابها. وفرض ترامب عقوبات جديدة على الصين، الأمر الذي سيؤثر على صادرات الأخيرة إلى الولايات المتحدة بنحو 60 مليار دولار، وتنوي الصين الرد.

ما الجديد اليوم؟

كانت المنافسة موجودة بشكل دائم، وحدثت الحروب التجارية لمرات عدة، لكن الوضع اليوم يختلف تماماً مع وجود علامتين هامتين جداً. أولاً: تحدث القضية في إطار الاقتصاد العالمي، الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتحرك الجميع وفقاً للقواعد التي تفرضها أمريكا عبر منظمة التجارة العالمية، حيث تعتبر حرية التجارة واحدة من أسس النظام العالمي. وإذا أصبح هذا النموذج بالفعل غير قابل للتطبيق، فإن الولايات المتحدة تكون قد اعترفت بفشل نظام العولمة، فتعود الإنسانية إلى المرحلة السابقة من التطور.

الأمر الثاني، والأكثر أهمية، هو: أنه لابد من فهم حقيقة أن أزمة عام 2008 الاقتصادية لم تنته بعد. لقد تم تجميدها فقط عبر إصدارات ائتمانية ضخمة، عندما قامت البنوك المركزية في دول

الغرب الأساسية بطباعة دولارات، يوروهات، جنيهات إسترلينية، عملات الين، عملات اليوان، ووجهتها لدعم اقتصاداتها.

لقد طبع البنك المركزي الأوروبي وضخ في الاقتصاد 80 مليار يورو شهرياً حتى آذار 2017، ثم خفض هذه الكمية إلى 60 ملياراً، ثم إلى 30 مليار شهرياً منذ نهاية العام 2017. كما ضخ البنك المركزي الياباني بشكل سنوي 750 ملياراً في الاقتصاد، ولا يزال مستمراً في الضخ. وأيضاً زادت الصين من كميات ضخ النقود الخاصة بها.

حكومة عالمية؟!

لماذا مع مثل هذه الكميات من ضخ الأموال في أمريكا، الاتحاد الأوروبي واليابان لم يبدأ التضخم الحاد؟ لم يبدأ التضخم، على وجه التحديد، لأن الاقتصاد الآن أصبح عالمياً. انتشرت هذه الأموال في جميع أنحاء العالم، ومقابل هذه النقود يقدم الصينيون والروس والعرب بضائعهم، نفطهم ومواردهم الأخرى، ليغطوا الديون الأمريكية. يعتمد هذا النموذج بشكل كامل على حرية التجارة، ويمكن أن يوجد فقط في إطار العولمة الحالية، التي تقوم الولايات المتحدة بضررها الآن.

يوجد بين بنوك العالم المركزية الرئيسية، أي: بنوك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة واليابان وحتى الصين تنسيق وثيق جداً. لا يتم ضخ النقود من قبل هذه الدولة بشكل غير منتظم، إنهم يقومون بذلك بالترتيب، فعندما تضخ الولايات المتحدة النقود تتوقف أوروبا عن ذلك، وعندما تتوقف الولايات المتحدة تبدأ أوروبا واليابان بضخ النقود. ووفقاً لذلك فإن الحجم الإجمالي للضخ

ازداد الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عام 2017 بنحو 750 مليار دولار بالمقابل نما الدين منذ تولي ترامب بأكثر من تريليون دولار

المالي في العالم يزداد، وتنتشر النقود في جميع أنحاء العالم، وتدعم التنمية في كل مكان، وبالطبع في المقام الأول في الغرب، ومنه تنتقل إلى الصينيين والروس والعرب.

توجد خطوط ائتمانية مفتوحة وغير محدودة بين البنوك المركزية الرئيسية، كما يوجد تنسيق وجهود مشتركة من أجل عدم السماح بحصول تغييرات غير قابلة للسيطرة في أسعار صرف العملات. في الحقيقة، توجد في العالم حكومة عالمية وهي البنوك المركزية لأكبر الدول، والتي تحدد السياسة الاقتصادية لكل الكوكب.

الحرب التجارية ونهاية النظام

يتم الآن تدمير هذا النظام! من الصعب تصور الحروب التجارية من دون حروب العملات، حيث تسعى كل حكومة لإضعاف عملتها من أجل تحسين القدرة التنافسية لبضائعها. بالطبع، فإن البنوك المركزية لا تزال بعيدة عن عدم التنسيق الكامل، ولكن الحرب التجارية وخاصة بين الحلفاء والشركاء التجاريين تعتبر خطوة كبيرة في هذا الاتجاه. خطوة لإلغاء النظام، والذي يعتبر حتى الآن الوحيد القادر على منع أهرام الديون الأمريكية من الانهيار، وتجذب حصول التضخم العالمي.

في عملية التطور، لا ينبغي الرجوع إلى الخلف. مشى أسلاف الطيور على الأرض بشكل جميل في المرحلة السابقة من التطور، ولكن فيما لو تم الآن حرمان الطيور من القدرة على الطيران، فإن النعام وطيور البطريق فقط ستبقى على قيد الحياة. وبالمثل، فإن الاقتصاد الأمريكي قد تمت إعادة بنائه بالفعل، وهو الآن موجود في مكان محدد في إطار الاقتصاد العالمي

الذي أنشأته أمريكا نفسها. هذا المكان هو في أعلى قمة الهرم، وجمع الضرائب من جميع أنحاء العالم عبر طباعة غير محدودة للدولارات غير المضمونة، وتضخم ديون الولايات المتحدة، وامتياراتها للشركات الأمريكية العالمية. بغض النظر عن التقنيات المتاحة وتطور الصناعة، فالولايات المتحدة لا يمكنها أن تعود إلى المرحلة السابقة للتطور، وتصبح واحدة من القوى الصناعية. إنه نموذج اقتصاد مختلف كلياً، ومرحلة انتقالية تتطلب إعادة هيكلة ستكون بمثابة كارثة تشبه كارثة انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتقال روسيا من الاشتراكية إلى الرأسمالية.

ازداد الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017 بنحو 750 مليار دولار. في الوقت ذاته نما دين الحكومة الأمريكية منذ بداية رئاسة ترامب بأكثر من تريليون دولار. أي: أنه، في مقابل كل نمو للناتج الإجمالي المحلي بنحو دولار واحد، فإن الحكومة تنفق 1.3 دولار، هذا ليس بنمو اقتصادي، إنه احتيال! في روسيا، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 43% في تسعينيات القرن الماضي، وإن الانخفاض في الولايات المتحدة قد لا يقل عن ذلك، أو ربما يزيد عنه، نظراً لفقدانها مكانتها القيادية والامتيازات المرتبطة بها. يمكن للحروب التجارية، فيما لو ذهبت بعيداً، أن تحدث بحد ذاتها ضرراً جاداً في اقتصادات الدول المشاركة فيها، ويمكن أن تؤدي إلى انهيار جديد في البورصات وإلى أزمة مصرفية، كما حصل في عام 2008. ومع ذلك فإن الخطر الرئيس هو الانهيار المحتمل لنظام الدولار، وقد قام ترامب بإرادته الخاصة بالخطوة الأولى نحو ذلك.

يعتمد هذا النموذج كلياً على حرية التجارة ويمكن أن يوجد فقط في إطار العولمة الحالية التي تقوم واشنطن بضررها الآن

«العودة الكبرى» في «يوم الأرض»



كل الأيام
الفلسطينية هي
«يوم أرض»، صموداً
ومقاومة، لا ذكرى
أصبحت هي ولا
احتفالاً نضالات
الشعب، في الداخل
الفلسطيني وفي
الخارج، الملايين
من أبناء الشعب
الفلسطيني يؤكدون
يومية، أن مسيرة
الكفاح مستمرة،
حتى تحرير الأرض
والعودة.

■ عليا نجم

كان ليوم 30 من آذار عام 1976 أن يصبح رمزاً ليوم الأرض، في أوج فترة درج على تسميتها زمن الهزيمة، بعد أن هبت الجماهير الفلسطينية في مواجهات وإضرابات ومسيرات، امتدت على طول فلسطين التاريخية، من الجليل إلى النقب، وشاركتها الجماهير الفلسطينية في الشتات، احتجاجاً على سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية التي تقوم بها سلطات العدو، لتؤكد أحداث هذا اليوم على وحدة الشعب الفلسطيني، وتماسكه حول القضية المحورية والمركزية، وعلى بطلان وزيف الأسطورة الصهيونية التي روجوا لها لاحتلال فلسطين «أرض بلا شعب» لشعب بلا أرض».

تمر ذكرى «يوم الأرض» على الفلسطينيين هذا العام، في ظل تغيرات كبرى يشهدها العالم، وفي أوج فترة تحمل سمة تبدل الموازين الدولية، حيث أن قوى المركز الإمبريالي، الراعي الأكبر للكيان الصهيوني، يتراجع، ومعه يفتح الأفق أمام الشعوب للإمساك بزمام الحل.

في ظل هذا الظرف التاريخي، اختار الشعب الفلسطيني، أن يخلد ذكرى هذا اليوم بـ «مسيرة العودة الكبرى»، ليؤكد أن «عائدون» ليست مجرد شعاراً تحمله لوحات معلقة على جدران البيوت والمعارض، أو اسماً لجمعيات ومنشآت فلسطينية منتشرة في أنحاء العالم، بل هي فعل على الأرض، ودعوة لا يتوانى الشعب الفلسطيني عن تلبية في أية فرصة.

من قطاع غزة، انطلقت الدعوات لـ «مسيرة العودة الكبرى»، حيث احتشد الفلسطينيون في ستة مناطق رئيسة على طول الشريط الحدودي للقطاع، للمطالبة بتطبيق القرار الأممي 194، الخاص بعودة اللاجئين إلى أراضيهم التي احتلتها دولة العدو في عام

1948، ليتحول المشهد إلى مواجهات مع جيش الاحتلال سقط فيها العديد من الشهداء والجرحى الفلسطينيين، كما تمكن العشرات من اجتياز السياج الفاصل شرق القطاع، ويخطط منظمو المسيرة للاستمرار حتى 15 نيسان المقبل، بالتزامن مع دعوات متعددة للظواهر في قطاع غزة والضفة الغربية، إضافة إلى القدس المحتلة، هذه الدعوات لاقت استجابة بتوجه عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى، بالإضافة إلى مظاهرات واحتجاجات شهدتها مدن عدة.

جميع الفصائل الفلسطينية بدورها دعت إلى الاستمرار في هذا الحراك وإلى أوسع مشاركة فيه، فخلال مشاركته في المسيرة، قال رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» اسماعيل هنية: أنه «لا تنازل ولا تفريط ولا اعتراف بإسرائيل على شبر من أرض فلسطين»، مضيفاً أن الشعب خرج ليقول للرئيس الأميركي وصفقته «لا تنازل عن القدس ولا بديل عن فلسطين ولا حل إلا بالعودة». كذلك أكد الناطق باسم حركة «فتح» في قطاع غزة عاطف أبو سيف «أن هذه الأرض، أفضلت صفقة القرن، وأن الجماهير الفلسطينية جاءت لتقول لترامب، ولكل العالم لن نقبل بأية صفقة، يتنازل فيها شعبنا عن حققة». مضيفاً: أن «مسيرة العودة، هي مسيرة الشعب الفلسطيني، نحن في حركة فتح جزء أساسي من هذه المسيرة، وهي تجسد المشروع الوطني والالتفاف نحوه، والذي يتمثل بحق العودة».

«مسيرة العودة» والمعطيات الإقليمية والدولية، دفعت دولة الاحتلال إلى مزيد من التخبط والقلق، حيث نشرت قوات العدو بطاريات الدفاع الصاروخي «القبة الحديدية» في بلدات ما يسمى بغلاف غزة، كما طالب جيش العدو سكان هذه البلدات من المستوطنين بحمل السلاح ابتداءً من يوم الجمعة،

في عالم اليوم متغيرات كبرى، فأمريكا، صديق العدو الأول، تنسحب وتتراجع، والعلاقات الدولية تتبدل بفعل قوى جديدة صاعدة تدعم حل الصراعات على أساس السلم والقرارات الدولية، والعدو يتخبط بفعل تلك التغيرات، وفي المنطقة إقليم مشتعل وتغيرات كبرى، واعتراف أمريكي بالقدس عاصمة لدول الاحتلال ومصالحة فلسطينية متعثرة، وفي غزة وضع اقتصادي ومعيشي صعب، كل ذلك يقول للفلسطيني: حاصر حصار لا مفر.. فأنت الآن حرّ وحرّ وحرّ.

وذلك تحسباً لدخول الفلسطينيين من القطاع إلى المزارع الاستيطانية، وحذر وزير الدفاع ورئيس الأركان «الإسرائيلي» الفلسطينيين المشاركين في مسيرات العودة، من المغامرة بحياتهم في حال اقترابهم من الشريط الحدودي المحيط بقطاع غزة، وهددوا بقمعهم بعنف. حيث تشير درجة استفزاز الكيان الصهيوني إلى قلق جدّي لدى أركانه ونخبه، وهو ما دفع برئيس أركان جيش العدو، غادي أيزنكوت، إلى القول بأن: «احتمال تدهور الوضع يتعزز مع مرور الوقت، وهذا يعني أننا نقترّب من حرب جديدة».

مسيرة

العودة الكبرى
والمعطيات
الإقليمية
والدولية دفعت
دولة الاحتلال
إلى مزيد من
التخبط والقلق

بيان

يوم الأرض. يوم فلسطين المقاومة في وجه الاستعمار الصهيوني وسياساته العدوانية.

إنه اليوم الذي تنتقي فيه شعوب العالم الحرة التي ترفض العدوان والغزو الإمبريالي- الصهيوني لتؤكد، مرة جديدة، وقوفها مع حقوق الشعب الفلسطيني، بدءاً بحق العودة إلى الديار التي هجر منها، وصولاً إلى حقه في بناء دولة الوطنية وعاصمتها القدس.

لقد برهن الشعب الفلسطيني، خلال اليومين الماضيين، ثباته في النضال من أجل حقوقه المشروعة، ولم يأبه للرصاص الغادر الذي انهمر، كالعادة، على تظاهراته، بل حمل شهداءه وجرحاه ومضى في مسيرته التحررية التي لن تتوقف إلا بعد زوال الاحتلال ورحيل المحتل، ومعه كل الذين دعموا احتلاله وعدوانه الهمج.

إن اللقاء اليساري، إذ يؤكد مرة جديدة أن القضية الفلسطينية ستبقى قضية العرب المركزية، وأنها تشكل المهمة الأولى في الصراع العربي- الصهيوني المستمر، فهو يدعو كل الشعوب العربية إلى التحرك بكافة الأشكال المتاحة من أجل العمل على تحقيق أهداف شعب فلسطين المقاوم في أرضه ووطنه السليب. فألف تحية وورد للشهداء الذين رويوا بدمائهم أرض فلسطين.

ألف تحية لشعب فلسطين، بشبابه وشيبه.

ألف تحية للأسيرات والأسرى، قياديين ومناضلين، الذين يسطرون أروع البطولات في وجه جلاديه.

عاشت فلسطين عربية حرة.

■ لجنة تنسيق

اللقاء اليساري العربي
في 31 مارس / آذار 2018

الصورة عالمياً

تكامل إفريقي في مواجهة احتمال الفوضى



بينما ترد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب التجارية والحمائية فإن ردة فعل معاكسة تظهر من مكان غير متوقع... من إفريقيا، حيث ترافق الإعلان عن التعريفات الجمركية الأمريكية مع الإعلان عن عقد مؤتمر سمي مؤتمر الوحدة الأفريقية يهدف إلى تشكيل منطقة تجارة حرة واسعة في القارة...

قاسيون

اجتمع في رواندا الشهر الماضي قادة 44 دولة إفريقية، من أصل 55 دول في الاتحاد الإفريقي. وتم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية «CFTA» وهي اتفاقية التجارة الحرة الأكبر، منذ تشكيل منظومة التجارة العالمية.

من المتوقع أن يبدأ العمل بحرية حركة نقل البضائع والخدمات، وتقليص التعريفات الجمركية، وحرية حركة رؤوس الأموال بين الدول المشتركة خلال ستة أشهر من توقيع الاتفاق، لتؤثر على أكثر من 1.2 مليار إفريقي. كما يدور الحديث حول السير نحو عملة إفريقية مشتركة، وفق ما اقترح الرئيس الجديد لجنوب أفريقيا سيريل رامافوسا، والذي قال:

«لقد حانت الساعة واليوم واللحظة التي نصل بها إلى عملتنا الخاصة، ونتخلص من العقلية الكولونيالية بالاعتماد على عملات الآخرين. نستطيع أن نصل إلى هذه العملة». حيث يوجد حالياً أكثر من 40 عملة في القارة الإفريقية، تصارع العديد منها للحفاظ على قيمتها.

الصين في إفريقيا

تتضارب تقديرات حجم الاستثمار الصيني في إفريقيا، ولكن الأمر المؤكد بأن الصين توسع من استثماراتها في إفريقيا بشكل كبير، مقابل تراجع للولايات المتحدة. وقد أشارت مراكز الأبحاث الأمريكية «جون هوبكنس للدراسات الدولية المتقدمة» إلى أن الأصول الاستثمارية الصينية في إفريقيا تقارب 40 مليار دولار، بينما الولايات المتحدة تقارب 58 مليار دولار. وأشارت صحيفة فايننشال تايمز إلى أن استثمارات الصين في إفريقيا للبنى التحتية المختصة بقطاع الطاقة فقط بلغت قرابة 34 مليار دولار. وكان الرئيس الصيني قد أكد في عام 2015 بأن حزمة استثمارات إضافية

تقارب 60 مليار دولار، ستكون من نصيب إفريقيا.

وقبل الاستثمارات هناك مؤشر التجارة حيث أن حجم التجارة السنوية بين الصين وإفريقيا هو قرابة 400 مليار دولار، وهو ما يشكل أربع أضعاف التجارة بين إفريقيا والولايات المتحدة التي تصل إلى 100 مليار دولار. ويدعم الوجود الصيني بإفريقيا، بمنظومة المساعدات الصينية الدولية، حيث تحتل القارة الإفريقية أكثر من 46% من المساعدات الصينية التي تجاوزت المساعدات الأمريكية منذ عام 2011، وهذه المساعدات تذهب النسبة العظمى 90% منها إلى القطاعات الإنتاجية، و10% فقط إلى المرافق العامة والخدمات. على العكس من نمط المساعدات الغربية التي تركز على قطاعات الخدمات، والتمويل الحكومي. «قاسيون 841»

قاعدة في جيبوتي

وإن كانت الاستثمارات والتواجد الاقتصادي الصيني في القارة يتحدى الوجود الغربي، والمؤسسات الدولية فيها، فإن مؤشرات التواجد العسكري لا تقل شأناً عن المؤشرات الاقتصادية، حيث قام الصينيون في آب 2017 بافتتاح أول قاعدة عسكرية ما وراء البحار لهم في جمهورية جيبوتي في القرن الإفريقي، بالقرب معسكر ليمونير: أكبر قاعدة أمريكية في إفريقيا «والتي تحوي حوالي 4000 جندي»، حيث تدفع واشنطن 63 مليون دولار سنوياً للإبقاء على معسكر ليمونير، بينما تدفع الصين عن كل منشأة عسكرية لها في جيبوتي 100 مليون دولار سنوياً. فليس من عجب بعد ذلك أن سلطات جيبوتي تجاهلت المساعي الدبلوماسية الأمريكية التي طلبت منهم عدم السماح للصين بافتتاح قاعدتهم.

تغيرات التواجد الاستثماري في إفريقيا، تجري تغيرات سياسية هامة في القارة،

ولكنها تفتح أيضاً احتمالات توسيع الصراع العسكري فيها، وتحديداً عبر الفوضى والإرهاب. فعدا عن الشمال الإفريقي وليبيا تحديداً، فإن نيجيريا الدولة الإفريقية الأهم، والمنتج الأول للنفط في القارة مثقلة بالفوضى والمنظمات الإرهابية، وهي مشروع للنشاط العسكري الغربي الذي «يتحرك لمحاربة الإرهاب».

ولكن بالمقابل لا تنفصل مسألة عقد مؤتمر للتجارة الحرة في إفريقيا، عن الرد على السياسات الحمائية الأمريكية، الموجهة ضد الصين تحديداً. وعدا عن التوجه نحو التكامل القاري، فإن المؤشرات تأتي من بعض الدول مثل أنغولا على سبيل المثال، وهي المنتج الثاني للنفط في إفريقيا.. والتي أبدت استعدادها لبيع نفطها مقابل الذهب، وهي التي تصدر قرابة 974 ألف برميل يومياً من إنتاجها للصين، من أصل 1.67 مليون برميل يومياً.

إفريقيا ساحة صراع

تتحول إفريقيا إلى واحدة من ساحات التنافس العالمي، حيث أن التوسع الاستثماري الصيني الكبير في إفريقيا وتحسن العلاقات الإفريقية الروسية، يلاقي بطبيعة الحال معارضة أمريكية... تجلت في حديث وزير الخارجية الأمريكي السابق ريكس تيلرسون بتاريخ 7 آذار في العاصمة الإثيوبية عندما حذر الدول الإفريقية من «توسع الاستثمار الصيني»، وتتجلى أيضاً بتصاعد الحديث العسكري الأمريكي عن الخطر الإرهابي في إفريقيا، ما يفتح احتمالات أن تكون إفريقيا هدف لتسعين الفوضى الأمريكية... الأمر الذي يبدو أن الصين ودول أخرى تسعى لمواجهة بتوسيع التكامل الإفريقي وفتح أفق التنمية والتعاون ضمنها. لان تسعير المعركة يحتاج إلى الفوضى، وإخمادها يحتاج إلى حوافز للاستقرار.

- شرعت موسكو بتنفيذ إجراءاتها الجوابية، ضد الدول التي طردت دبلوماسيين روس تضامناً مع بريطانيا، وخطرت سفراء هذه الدول بضرورة مغادرة عدد من دبلوماسيها الأراضي الروسية.

- أبدت الهند الرغبة في شراء منظومات الدفاع الجوي الروسية «إس-400»، و500 دبابة روسية، واعتبرت وسائل إعلام أن الهند توجه بذلك ضربة لواشنطن التي تسعى إلى احتلال سوق الهند للأسلحة.

- أكد الرئيس الصيني خلال زيارة قام بها رئيس كوريا الديمقراطية للصين، أن بلاده ملتزمة بهدف نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وضمان وجود السلام والاستقرار.

- أعلن رؤساء الاتحاد الأوروبي في ختام محادثات تمت مع الرئيس التركي اردوغان، أنهم لم يتلقوا أي أجوبة محددة حول ملفات كثيرة تثير قلقهم، من بينها عملية انقرة في سورية.

- انطلقت الخميس الماضي مباحثات ثنائية بين كوريا الديمقراطية ونظيرتها الجنوبية، في قرية الهدنة بانمونجوم الحدودية، بشأن الأعمال التحضيرية للقمة المرتقبة بينهما، والمتوقع عقدها في نيسان القادم.

- فرقت شرطة «مكافحة الشغب» في مدينة سكرامنتو التابعة لولاية كاليفورنيا الأمريكية، متظاهرين غاضبين احتجاجاً على مقتل مواطن «ذي بشرة داكنة»، بعدما تعارض تقرير التشريح مع رواية الشرطة.

لا تنفصل مسألة عقد مؤتمر للتجارة الحرة في إفريقيا عن الرد على السياسات الحمائية الأمريكية الموجهة ضد الصين تحديداً

الصناعات الدوائية والرأسمالية المعاصرة...



بقيت الصناعات الدوائية على الدوام قريبة من رأس القائمة فيما يخص تحقيق الأرباح. وتقول الأسطورة: أن أساس هذا الربح هو إنتاج وبيع التطوير العلاجي الذي ولدته الأبحاث، التي تقوم بها هذه الصناعات، لكن الحقيقة مختلفة عن ذلك بشكل كلي. ففي واقع الأمر، لا تتجاوز نسبة ما يذهب إلى الأبحاث من الأموال التي تنفقها هذه الصناعات بعد الأقطاعات الضريبية حوالي 1,3% من هذه الأموال.

■ جويل ليكسين
تعرّب: عروة درويش

علاوة على أن المنتجات الدوائية الجديدة، التي تعرضها الشركات، لا تضيف شيئاً في الغالب على الخيارات العلاجية المتاحة. مثال: تمّ في العقد ما بين 2005 و2014 إدخال 1032 عقاراً دوائياً جديد ذو استعمالات جديدة إلى السوق الفرنسية، وقامت جمعية الوصفات الدوائية الدولية بفرز هذه العقارات، وخلصت إلى أن 66 عقار منها فقط كان ذو نفع مطوّر، بينما تمّ تصنيف أكثر من نصفها بأنه «لا يحمل أي شيء جديد»، وحكم على 177 منها بأنها «غير مقبولة» لأنها تؤدي إلى مشاكل جدية على الصحة ولا تقدّم بالمقابل أي نفع.

التحاييل لزيادة الأرباح

تقوم الصناعات الدوائية بتبرير مستويات الربح المرتفعة لديها بالادعاء: أن تطوير العقاقير أمر خطير بطبيعته. ولهذا تقول الشركات بأن نسبة التوصل إلى دواء جديد هي واحد من كل ألف محاولة. ورغم أن هذه النسبة قد تكون صحيحة، فإن التوصل لتطوير دواء جديد يحدث غالباً في المراحل الأولى من التطوير، أي عندما تكون الكلفة منخفضة جداً.

إن التكلفة المعلقة اليوم لتطوير دواء وإنزاله إلى السوق، هي 2,6 مليار دولار، تتأثّر عن بيانات سرية، وطرق حسابها والوصول إليها تتعرض لانتقادات واسعة النطاق. لو كان تطوير العقاقير أمراً خطراً لهذه الدرجة، لتوقّع المرء أن تعاني الشركات من فترة أخرى من هبوط ونزول في ثروتها. لكن على العكس، فمنذ عام 1980، حققت جميع شركات الأدوية العملاقة نجاحات مالية باهرة. فكما أشار الطبيب ستانلي فينكلستين والاقتصادي بيتر تيمين، وكلاهما من معهد «ماساشوستس» للتكنولوجيا: «لا يهّم عدد المرات التي حذر فيها محللو الصناعات الدوائية من أن شركة ما سوف تختفي بانتهاء فترة صلاحية براءة اختراع دواء ما، فإن هذا لم يحدث أبداً».

ورغم استمرار مستويات الأرباح المذهلة، تعاني الشركات الدوائية من أزمة ثلاثية الأسباب، السبب الأول: هو انتهاء صلاحية براءة الاختراع، الذي أدّى إلى خسارتها لعائدات تقدّر بحوالي 75 مليار دولار ما بين 2010 و2015. أمّا الثاني فهو: التراجع في خطوط إنتاج أدوية جديدة. والثالث هو: الضغوط التي تتعرّض لها من تحديد الأسعار في الكثير من البلدان، ومنها: الولايات المتحدة.

وتنعكس هذه الأزمة في تمدد «رأس المال المالي»، وانتقال جاذبية النشاطات الاقتصادية من الإنتاج إلى التمويل بوصفه سمة رئيسية في الرأسمالية المعاصرة. يقول، بيدرو كواتريكاساس، من قسم علم العقاقير

والدواء في جامعة كاليفورنيا: «يضع حاملو الأسهم والمصارف المستثمرة والمحللون، وهم الذين لا يعلمون الكثير عن اكتشاف الأدوية، ضغوطاً شديدة على مدراء الشركات التنفيذيين، وعلى مجالس إدارتها، من أجل تحقيق عائدات سريعة».

ولتحافظ على جاذبيتها بين مجتمع الممولين، طورت شركات الأدوية عدّة استراتيجيات. فإن أخذنا بالاعتبار أن نموذج اكتشاف الدواء الواسع الذي يفجّر قبلة في الأوساط الطبية في طريقه للزوال، بدأت الشركات بالتحول إلى نموذج «الأدوية المحدودة nichebuster». فمع تقلص احتمالات الوصول إلى منتج صارخ عبر مسار الأبحاث والتطوير، بات من الضروري والحاسم أن نضمن مرور تطوير المنتج عبر العملية القانونية السليمة. لكن الصناعات الدوائية قد عمّقت بالفعل علاقاتها مع الوكالات التشريعية من أجل التحايل أو إفساد القوانين، وغالباً ما يتم ذلك بالتواطؤ مع الحكومات.

فمن أساليب نجاة الصناعات الدوائية الرئيسية، هي قدرتها على تمديد فترة احتكارها لبيع المنتجات، ويترجم هذا الأمر بقوانين حماية ملكية فكرية أكثر صرامة، في كل من العالم المتقدم، والبلدان النامية التي تمثّل مواقع النمو الجديد. ومع تهديد الشركات الدوائية بالسيطرة على الأسعار الذي يلوح في الأفق، كان على الشركات الدوائية من أجل توسيع عائداتها أن تزيد من نسبة الأدوية الموجودة والجديدة التي تحتاج إلى وصفة. تتم مقارنة هذا الهدف عبر السيطرة على كيفية وزمن عملية وصف الأدوية.

من الأدوية الواسعة إلى الأدوية المحدودة

حتى قبل عدّة سنوات، كانت شركات الأدوية تعمل وفق نموذج الأدوية الواسعة. فكانت تستهدف تطوير عقار طبي لعلاج داء مزمن شائع في البلدان النامية، مثل: أمراض القلب والسكري. ثمّ تقوم بتسويق هذه العقاقير

بكثافة بغية الوصول إلى مبيعات سنوية تتجاوز المليار دولار. وتمّ تجاهل الأمراض الحصرية بالبلدان النامية بشكل كبير، بسبب عدم تمتّع المصابين بهذه الأمراض بالقوة الشرائية اللازمة لتحقيق ربح للشركات. فمن بين 850 عقار علاجي تمّ التسويق له بين عامي 2001 و2011، هناك فقط 37 عقار أي 4% تمّ تخصيصها لهذا النوع من الأمراض الحصرية.

لكن مؤخراً، ومع استنزاف جميع الأهداف السهلة، بدأت الشركات تتحول من نموذج الأدوية الصارخة إلى نموذج «الأدوية المحدودة»، حيث تستهدف الشركات الأسواق العلاجية بعقاقير يمكن بيعها بمئات آلاف الدولارات سنوياً للمريض الواحد. وبهذا تكون الشركات الدوائية قد حولت أسلوب عملها ليتناسب مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي.

فاستنزاف الأسواق هو شرط لازم للرأسمالية التي تتطلب «تمييزاً في المنتجات»، والتمييز في حالتنا، هو: الميل نحو علاجات ذات أثمان مرتفعة أكثر فأكثر، تستهدف أسواقاً أضيق فأضيق، ممّا يضمن النمو الضروري. ففي الولايات المتحدة مثلاً، ارتفع ثمن عقاقير علاج التصلّب المتعدد من وسطي 8 إلى 11 ألف دولار سنوياً في أوائل التسعينيات، إلى 60 ألف دولار سنوياً في منتصف التسعينيات. وفي عام 2013، اجتمع 120 اختصاصياً في أمراض السرطان من أكثر من 15 دولة، للتنديد بأسعار عقاقير الأورام الجديدة، التي وصلت إلى أكثر من مائة ألف دولار سنوياً.

يجب التوقّف عن الادعاء بتبرير الأسعار المرتفعة بتكاليف الأبحاث والتطوير. فكما أكد هانك ماكيل، المدير التنفيذي السابق لشركة فايزر: «إنها لمغالطة أن نشير إلى أن أثمان المنتجات في صناعتنا، أو في أية صناعة أخرى، يتم إعادة توزيعها في ميزانية الأبحاث والتطوير». تعتمد الأثمان على ما تحتمله السوق. فكما أصبح

المرضى يائسين أكثر، كلما ارتفع الثمن الذي يستعدون لدفعه.

السيطرة على المعرفة

يمكن للاختبارات السريرية التي تبين عدم فاعلية منتج ما، أو تأثير مخاوف تشكيكه لخطورة جدية على السلامة، أن تؤثر بشكل هائل على المبيعات. ففي تموز 2002، وجدت «منظمة صحة المرأة» في اختبارات السريرية بأن خلاط الأستروجين والبروجستين التي تستخدم كعلاج هرموني بديل، قد تزيد من خطر الإصابة بأمراض القلب، وبسرطان الثدي لدى النساء اللواتي توقف لديهن الطمث. ثمّ في حزيران 2003، انخفضت مبيعات منتج «بريمبرو» خليط الأستروجين والبروجستين واسع الشهرة، بنسبة 66% في الولايات المتحدة.

ومن أجل تفادي مثل هذا السيناريو والاستمرار في توسيع العائدات، انتقلت الشركات من السيطرة على تطوير عقاقير جديدة إلى السيطرة على المعرفة بشأن هذه العقاقير، لضمان أن رسالتهم هي الوحيدة التي ستصل إلى الأطباء والمرضى.

تمول شركات الأدوية جميع الاختبارات السريرية السابقة للتسويق، وهي الاختبارات التي تستخدم كأساس للموافقة على دواء جديد أو على صيغة جديدة لدواء موجود. هذه الاختبارات هي أساس المعرفة المتعلقة بالعقار، وبالتالي فإن نتائجها مهمة بشكل هائل. تقوم الشركات، بوصفها ممولة، بالسيطرة على جميع مناحي الاختبارات، بدءاً بالتصميم الأولي ووصولاً إلى المنهج المعتمد لإجرائها وتحليلها، وللكيفية التي سيتمّ فيها إدراج نتائجها في التقارير المقدمة للوكالات المختصة، مثل: إدارة الأغذية والدواء الفدرالية. وتنسحب تلك السيطرة على كيف سيتمّ نشرها، ولحد كبير كيف يتمّ تقديمها للأطباء.

يبدأ الانحياز للشركات مع تصميم الاختبارات. تتم مقارنة الدواء المطلوب اختباره بدواء

تعتمد الأسعار على ما تحتمله السوق فكما أصبح المرضى يائسين أكثر كلما ارتفع الثمن الذي يستعدون لدفعه

فليمت الناس ويستمر الربح!

جدوى وفاعلية منتجاتها. وكلما كانت حقوق الملكية في بلد ما أكثر صلابة، كلما احتكرت الشركات المنتجات لمدة أطول، وكلما جنت مالا أكثر من بيعها. وعليه فليس من المفاجئ أن تمضي الشركات للنهائية ليس في حماية الملكية الفكرية وحسب، بل أيضاً في تعزيزها. وأحد التجليات المبكرة على هذه الجهود، هو: الضغط الذي مارسته الشركات الدوائية، والذي قاد إلى إصرار الولايات المتحدة أن تفكك كندا نظام الترخيص الإجمالي لديها، في مقابل توقيع اتفاق التجارة الحرة بين البلدين عام 1987، والذي أصبح اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية عام 1994. وكان نظام الترخيص الإجمالي يوفر على كندا 15% من الإنفاق العام على الأدوية، حيث كان يسمح لمصنعي الأدوية التي لا تملك اسماً تجارياً «generic» بإنتاج وبيع العقاقير حتى لو كان هناك براءة اختراع سارية على المنتج.

وأخر نصر لتشديد الحقوق الفكرية في الولايات المتحدة، هو: الحصرية السوقية للمنتجات البيولوجية لمدة 12 عاماً، وتقسّم إلى: أربعة أعوام حصرية لحماية البيانات، وثمانية غيرها لبيع المنتج البيولوجي. وحماية البيانات أهم من براءات الاختراع حتى بالنسبة للشركات، فهذه الحماية غير قابلة للتحدي أمام المحكمة كما هو الحال في براءات الاختراع. ورغم أن المنتجات البيولوجية تمثل أقل من 1% من الأدوية الموصوفة في الولايات المتحدة، فهي تحظى بنسبة 28% من الإنفاق، ويميل هذا الرقم للزيادة في المستقبل. مثال: منتج «سيريزايم cerezyme» المخصص لعلاج مرض غوشو النادر، ثمنه أكثر من 200 ألف دولار سنوياً للمريض الواحد.

وعلى الصعيد الدولي، تقوم حكومة الولايات المتحدة، وتحركها في ذلك مصالح الصناعات الدوائية، بالتأكد من إدراج آلية «حل النزاعات بين المستثمرين والدول ISDS» في جميع اتفاقياتها التجارية الدولية. وتسمح هذه الآلية للشركات بمقاضاة الحكومات. واستخدمت شركة «إيلي ليلي» هذا الشرط الوارد في اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا من أجل طلب 500 مليون دولار من الحكومة الكندية، لأن المحاكم الكندية قامت بإبطال اثنين من براءات اختراع منتجات الشركة.

وقد أدت شروط الملكية الفكرية في الاتفاقات مع البلدان النامية إلى تأثيرات هائلة على قدرة الوصول إلى الأدوية، لتتسبب في تأخير وصول الوصفات الدوائية العامة المتحررة من الأسماء التجارية إلى الأسواق. لقد كانت عواقب مثل هذه الشروط في البلدان النامية أكثر تدميراً، مثال: في ظل قانون براءات الاختراع الحالي في فيتنام، يتلقى 68% من مرضى الإيدز علاجات مصادرة للفيروسات القهقرية. لكن هذه النسبة كانت تنخفض إلى 30% فقط لو نجحت اتفاقية «الشراكة العابرة للمحيط الهادئ».



والدوائية تتلقى قبل عام 1989 حوالي 65% من تمويلها عبر «أجور فحص الدواء» و35% عبر الضرائب، تحولت بعدها لتحصل على كامل تمويلها من الشركات. ويبدو أن هذه المسألة قد لاقت استجابة حسنة من نخب أوروبا ووكالاتها التشريعية عموماً. وتظهر الأدلة، أن مسألة التمويل عبر الشركات قد حملت معها عواقب وخيمة على الصحة العامة. مثال: إن وقت الفحص النموذجي للمنتج في أمريكا هو 300 يوم، وفي ظل «قانون أجور الفحص» يجب أن تكمل إدارة الأغذية الفيدرالية 90% من فحص الطلب في هذه الفترة. وإن لم تتم الموافقة على الطلب تتم إعادة عملية الفحص مع تحميل الشركات مقدمة الطلب كامل التكلفة. لكن في واقع الأمر فقد ارتفعت نسبة الموافقة على المنتجات قبل الميعاد النهائي بشهرين خمسة أضعاف، بالمقارنة بما قبل القانون، وقلت نسبة سحب المنتجات لأسباب صحية 4,5 أضعاف.

هل الملكية الفكرية «حق»؟

إن حقوق الملكية الفكرية هي المفتاح الرئيس في تحريك العائدات والأرباح لصالح الشركات الدوائية. ففي السياق الدوائي المعاصر، ارتكزت الملكية الفكرية بشكل رئيس على براءات اختراع المنتجات نفسها، وعلى البيانات التي تجمعها الشركات عندما تطلق اختبارات تسويقية أولية من أجل تقدير

وجدت الدراسات التي أجريت مؤخراً بأن الشركات تستغل تهليل معايير التشريع من أجل بيع «ملايين المنتجات المختلطة التي تحوي على مواد مقيدة أو محظورة أو غير حاصلة على الموافقة في بلدان أخرى، وهي المنتجات المرتبطة بشكل وثيق بعدة آثار خطيرة من بينها الموت».

لقد تم إفساد التشريعات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عبر ممارسة شركات الأدوية لتأثيرها. فكما لاحظت كورتنى ديفيس وجون أبراهام، بروفسورا الصيدلة في جامعة الملك في لندن: «شهدت الأعوام الثلاثون الماضية مجموعة من الإصلاحات التي قللت عدد التشريعات بشكل كبير، والتي كانت تهدف في ظاهرها لتعزيز الابتكار الصيدلاني. لكنّها في حقيقة الأمر كانت تهدف لتعزيز المصالح التجارية للصناعات الطبية». ويفسر أبراهام الأمر: «تسمح نظرية التحيز للشركات بتفسير نفوذ الصناعات الدوائية على الدولة القوية، مما يسمح لها بالتواطؤ مع الشركات لتقليل عدد التشريعات». حتى أن أبراهام يجادل بأن للشركات القدرة ليس على التأثير على الوكالات الحكومية فقط، بل كذلك على الحكومة الأوسع بشكل مباشر، وذلك عبر مجموعات الضغط والتبرعات المالية وغيرها من النشاطات التأثيرية. وكمثال على ذلك، تعيين ممثلي الشركات في فرق العمل من أجل المساعدة في صياغة السياسات الحكومية العامة. وكانت النتيجة الحتمية لذلك، هي: دعم الدولة بشكل نشط التشريعات التي تخدم الشركات.

والتجلى الواضح للانحياز للشركات في التشريعات الصيدلانية، هو التبنّي الحكومي واسع النطاق للاعتماد على الشركات ذاتها في تمويل نشاطات السلطات التشريعية، مثلما هي الحال مع إدارة الأغذية والدواء الفيدرالية الأمريكية، ووكالة الأدوية الأوروبية، ووكالة المنتجات الصحية والدوائية في المملكة المتحدة.

في بريطانيا، كانت وكالة المنتجات الصحية

آخر موجود في السوق بالفعل، ويتم بشكل احتيالي اختيار جرعة أعلى أو أدنى من الدواء الذي تمت المقارنة به، وذلك من أجل إما التقليل من شدة فاعليته أو المبالغة في آثاره الجانبية. ففي الثمانينيات، كان السبب الأكثر شيوعاً لإلغاء الاختبارات على الأدوية التي وصلت لمراحل متقدمة من الأبحاث، ويتضمن ذلك علاجات السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية والإنتانات الولادية، هو: السبب التمويلي بنسبة 43% بالمقارنة مع 31% بسبب الفاعلية، و21% بسبب الاستخدام الآمن. يتضمن السبب التمويلي محدودية الأسواق التجارية، والتوقعات بعدم كفاية عائدات الاستثمار، والتغيرات في أولويات البحث الناجمة عن اندماج شركات الأدوية.

تعترف الشركات بوجود شرخ في مصداقيتها عندما تتم مواجهتها بالأدلة من قبل الأطباء. ومن أجل الالتفاف على هذه المشكلة، يقومون بتوظيف أطباء وباحثين يطلق عليهم تسمية «موجهي الرأي الرئيسيين KOL». إنه لأمر حيوي بالنسبة للشركات أن تحافظ على الصورة الخيالية لهؤلاء الأطباء والباحثين «الموجهين» بأنهم مصادر مستقلة للمعلومات، وذلك لأجل الإبقاء على ثقة الأطباء الذين يستمعون لأراء ومحاضرات «الموجهين».

إفساد عملية قوننة العقاقير

قبل أن تبدأ الشركات بجني الأرباح من العقاقير التي تصنعها، يجب أن تحظى هذه العقاقير بموافقة من أجل تسويقها. لكن هذا الشرط مجرد أمر شكلي في معظم البلدان النامية، حيث أن ثلث هذه البلدان إما لا تملك أو تملك قدرة تشريعية قليلة جداً بما يخص الأدوية. فحتى في بلدان، مثل: الهند، يعدّ تشريع العقاقير الطبية أمراً مخزياً، وذلك كما تبين من الفحص الذي تمّ عام 2011-2012 على مجموعة من المنتجات المختلطة التي تحوي اثنين أو أكثر من المواد الفعالة. لقد

تم تجاهل الأمراض
الحصرية بالبلدان
النامية بشكل
كبير بسبب عدم
تمتع المصايين
بهذه الأمراض
بالقوة الشرائية
اللازمة لتحقيق ربح
للشركات

الحلول متاحة

قد تبدو الصناعات الدوائية مثل خصم لا يهزم، لكن الأزمة التي تواجهها الشركات تقدّم لنا فرصة لإيجاد سبل جديدة لجلب الأدوية إلى الأسواق، بحيث تكون منخفضة التكاليف، وتلبي الحاجات العلاجية بدلاً من التركيز على تعظيم الربح. مثال: عرضت مؤسسة «ماريو نيغري» في إيطاليا طرقاً بديلة لإجراء الأبحاث الصيدلانية، وأعلنت عن استعدادها لقبول المال من الشركات الصيدلانية الراغبة بإجراء الأبحاث، لكنها تصرّ على الحفاظ على استقلاليتها دون تدخل من مصدر التمويل، وترفض المؤسسة تسجيل أية براءة اختراع على أبحاثها، وتشتتر أن تكون البيانات متاحة للجميع. ويمكن الذهاب أبعد من ذلك، مثل: أن يتم تمويل السلطات المختصة، التي تدير وتجري الاختبارات السريرية وتجمع البيانات، من الضرائب على عائدات وأرباح الشركات الدوائية، وبهذا ستضمن عدم وجود علاقة مباشرة بين الوكالات وموظفيها من جهة، والشركات الممولة من جهة ثانية.

«دس السم في العسل»



أسهل «أي: صفة التمرد للتحفي أيضاً»، وخصوصاً في دولنا التي يعاني فيها العلم من تراجع وغياب بسبب الطبيعة الاقتصادية التبعية غالباً للإمبريالية، أو التراجع عن الاقتصاد الوطني مع الوقت. هذا يترافق مع تعظيم دور العلم في الغرب، وكأن الغرب أخذ خياراً فردياً بالعلوم، غير معزول عن السياق التاريخي لتوظيف العلوم فيه أو كونه طرفاً مسيطراً. إذاً، الرسالة تصير: أن كل فكر بلبوس «علمي» هو تقديمي، والغرب ينتج العلوم، ومن هنا تقدمه ومجتمعاتنا متخلفة بسبب عدم تبنيها العلوم، أو «الجهل الطبيعي» الذي نعاينه كشعوب بالمطلق «التجريد والتعميم». وهكذا يتم تضمين كل الأفكار المعادية تحت شعار العلم، مع أن العلم كغيره خاضع للصراع الفكري وغير منزّه، حول المجتمع والتاريخ والإنسان والاستغلال والسعادة والحزن والعنف والسلم والكون والمادة والزمن والوعي، كلها قضايا يمكن تشويه الموقف منها بلبوس علمي. تستكمل ثلاثية العلم الجهل - بعامل الإلحاد، فرفع قبول الطروحات «العلمية» بالمطلق هو موضعها في موقع الإلحاد، ضد الإيمان، بتحقيق ذلك يتم تعزيز الثنائيات الوهمية في المجتمع، وتقسيم القوى الاجتماعية على أسس وهمية من أجل حرف الصراع ورفع حدة الانقسامات.

مثال: العلم الجهل - الإلحاد يتجلى فيه التيار التحريفي الخفي الذي أكثر ما يطال القوى الاجتماعية المتقدمة، والتي يمكن لها أن تلعب دوراً فاعلاً في المجتمع، فيتم تعميم أفكار تخدم بقاء الفكر الرسمي السائد ونظامه، عبر «دس السم بالعسل».

التحريفي الخفي، فهي تحقق وظائف في الشكل والمضمون، فلكي يكون مقبولاً عند القوى الراضة للواقع، يتسلل إليها من باب التمرد، ويخفي هويته «كلا حزبي» ثانياً فيسقط احتمالات رفضه المتبقية، ويحقق وظيفة «فردنة» الصراع، ومن خلال التعميم والتجريد يخرج الفكر من واقعه التاريخي ويصبغه بحالة من العدمية.

ثلاثية العلم - الإلحاد - الجهل
عبر هذه الثلاثية يمكن لهذا التيار الظهور لتضخيم كل ما هو علمي، وذلك عبر تفريغ العلم من ملامحه الأيديولوجية، فيصير كل «علم» علماً ثورياً، ضد الجهل، فمثال الصفحات الفيسبوكية والمجلات والدعاية والإعلان التي تعطي نفسها صفة العلم بالمطلق «كتعبير عن التجريد والتعميم للتحفي»، تقدم كل أشكال الأفكار المثالية في لبوس علمي، كالدراسات عن وراثة الذكاء من الأم وليس من الأب «دراسة منشورة على موقع جريدة «الإنديبننت» على فيسبوك الأسبوع الماضي» أو دور الجينات في الذكاء «كتعبير عن التيار العنصري الاجتماعي»، أو الدراسات حول السعادة والحزن وغيرها، بمعزل عن الأصل الاجتماعي للنظام ككل «كتعبير عن التيار التفكيكي».

هذا الظهور يأتي في مرحلة تاريخية يعاني فيها العالم من عودة الفاشية الجديدة بأشكال متطرفة، دينية أو قومية، فيكون «العلم» رداً على النقمة التي ولّدتها هذه التيارات الرجعية المباشرة المعادية للعلم والتقدم، وهكذا يكون قبول العلم ضد الجهل

من السياق التاريخي، لكي تضع الفكرة بشكل مطلق خارج الزمان والمكان، وهكذا عند تبنيها تصبح تعليلاً للواقع، وتلغي حركة المجتمع وتناقضاته، مثال: المقولات عن الإنسانية ككل، أو البشرية ككل، وكأنها تشكل وحدة خالصة لا تصارع فيها، أو الكلام عن السلطة بالمطلق في أي زمان ومكان، أو الكلام عن العنف بالمطلق، أو الحب بالمطلق، أو الجمال بالمطلق.

التمرد

إلى جانب وسيلة التجريد والتعميم، يمتاز هذا الشكل من التحريف الفكري ذا الوظيفة الأيديولوجية بمظهر التمرد، فلكي يمر الفكر إلى الطبقات المتضررة والتي تحمل بالضرورة نزوعاً تمردياً على الواقع عامة، يجب عليه أن يطل بشكل متناسب مع نزوعها النفسي الاجتماعي، فيلغي احتمالية الرفض من قبلها. ولهذا مثلاً: يمكن لهذا الفكر أن يكون تمردياً على السلطة، ولكنه في الوقت ذاته يعبر عن أفكار تيارات التحريف التي طالما واجهها التيار المادي التاريخي، ولكن هنا تظهر بأشكال مفككة عن بعضها ولا تعلن نفسها أنها تيار أساساً. هذا الإخفاء هو تحقيق لوظيفة أخرى قد تكون وجهاً آخر لعملية «اللاحزبية» أو «اللا تحزب» الذي طالما نادى به الليبرالية في محاولة لتشويه صورة العمل الحزبي، ولإظهاره بالشكل «الخشبي». هكذا يتحول التمرد إلى ظاهرة فردية ذاتية خالصة، فيكون «البطل» الفردي و«الثائر» الفردي تعبيراً عن الفردية الليبرالية نفسها. التجريد والتعميم والتمرد واللاهوية، يمكن أن يكون من معالم التيار

ضمن الصراع الاجتماعي السياسي الاقتصادي الأيديولوجي، يمتاز حقل الممارسة الأيديولوجية للفكر الرأسمالي بتنوع أشكاله، فألى جانب القمع المباشر للفكر النقيض يقوم الفكر الرأسمالي بنموه ممارسته لتحقيق الدور نفسه، أي: التعمية على الواقع وحركته.

■ محمد المعوش

من أشكال هذا التعمية في مواجهة الماركسية هناك: التحريفية، أي: حضور الفكر الذي طالما واجهته الماركسية بلبوس ماركسي، من أجل لعب دوره السابق بعد أن هزم في شكله السابق، فتحضر التيارات الليبرالية والبورجوازية من خلال تخفيها ضمن الماركسية، ولكن كثير تحريفي كما وصفها إنجلز. إضافة إلى تيار القمع المباشر، والتحريف، كوجهين لعملية الفكر الرأسمالي، يمكن لهذا الأخير أن يحضر بأشكال أقل تماسكاً، أو أقل تمذهباً، حيث لا تعبر الطروحات هذه عن بنية فكرية متبلورة شكلاً، بل تحضر بطروحات منفصلة، تجد أرضيتها بالفكر الرأسمالي نفسه كفكر تعمية عن الواقع وتشويه للصراع.

التجريد والتعميم

هذا الطرح المفكك للأفكار التحريفية، أو المثالية، يمتاز بالتجريد والتعميم كأداة لتحقيق غايته التحريفية والتشويهية القمعية في ذات الوقت. التجريد والتعميم أسلوب يصعب قضية تفكيك المقولات وتاريخها، وليس اليوم مفهوم «لاقتباس» الذي يظهر في وسائل التواصل الجماهيرية إلا تعبيراً عن هذه الممارسة، التي تتهرب



يتم تعزيز

الثنائيات

الوهمية في

المجتمع

وتقسيم القوى

الاجتماعية على

اسس وهمية

من اجل حرف

الصراع ورفع

حدة الانقسامات

التقاط الحركة وسينما القرن الـ21



ما كادت الأضواء تنحسر عن حفل أوسكار 2018، حتى علا صوت المخرج الإنكليزي أندي سيركس، بما يشبه التنديد بما سمّاه تجاهلاً من جانب «الأكاديمية الأميركية للفنون» لتقنية «التقاط الحركة» («موشن كابشر» Motion Capture) وممّليها ومخرجيها.

■ احمد مغربي

ويعرف الجمهور سيركس جيداً، دون رؤية وجهه فعلياً، ولا حتى جسده! إنه هو بطل مجموعتي أفلام «ملك الخواتم»، و«كوكب القردة»، بل أدى في المجموعة الأخيرة دور القرد القائد «قيصر»، وهو شهير تماماً. وأشار سيركس إلى التعويض الجزئي الذي حازت عليه تقنية «التقاط الحركة» عبر فوز الجزء الثالث من «كوكب القردة» بأوسكار عن المؤثرات البصرية فيه.

وقبل احتجاج سيركس، لفت المخرج ستيفن سبيلبرغ أنظار صناع السينما وهواتها إلى الأهمية المتصاعدة لتقنية «التقاط الحركة». إذ أوضح أنه قضى قرابة 16 شهراً في دراستها، قبل أن يوظفها في صنع فيلمه الطفولي

«العماق الضخم الودود» The Big Friendly Giant، الذي صنعت تلك التقنية فيه شخصية العماق الرئيسية، وأداها الممثل الإنكليزي المتمرس مارك ريلانس. لم يفز ريلانس بأوسكار عن دوره في «العماق...».

بل نالها في السنة التي سبقتها «2015» عن فيلم من إخراج سبيلبرغ، هو «جسر الجواسيس». ويطلق مصطلح «التقاط» بصورة شبه مجازية على نوع حديث من الكاميرات الرقمية، باتت أنواعها المتطورة تصنع

أخبار ثقافية

كانوا وكنا

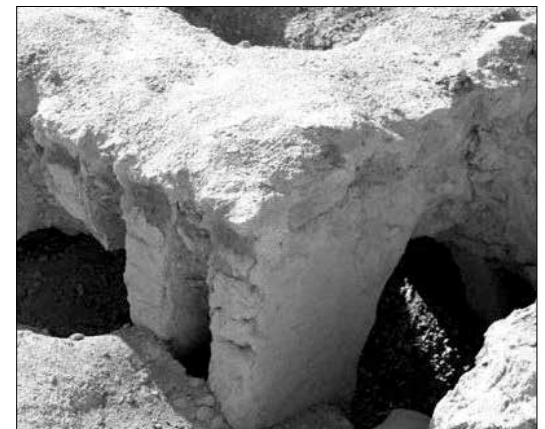


في الصورة الصفحات الأولى لثلاثة أعداد من جريدة بردي الدمشقية الصادرة في شهر شباط 1948 وشباط 1949. حملت العناوين الرئيسية أخبار تحقيق الاستقلال المالي وإعلان سورية انفصالها عن الفرنك الفرنسي نهائياً، وتأسيس مكتب القطع السوري وتثبيت النقد. أقدمت البرجوازية السورية على تلك الخطوة. وبعد مرور عقود طويلة ربط الليبراليون الجدد الليرة السورية بالدولار الأمريكي في استهداف لجانب من جوانب السيادة الوطنية في البلاد.



أوبرا «الحرب والسلام» في مسرح ماريينسكي

شهدت الخشبة الجديدة المطورة في مسرح ماريينسكي في سان بطرسبورغ عرض أوبرا «الحرب والسلام» من ألحان سيرغي بروكوفييف. وتولى المايسترو فاليري غيرغيف، قيادة أوركسترا الأوبرا، يوم الجمعة. فيما تولى المايسترو بافيل سميلكوف قيادتها أثناء عرض، يوم السبت 31 آذار. عرض الأوبرا من إخراج أندريه كونتشالوفسكي، والأوبرا مستوحاة من رواية عملاق الأدب الروسي، ليف تولستوي «الحرب والسلام». لذلك كان يجب أن تتغير مشاهدتها بسرعة، ما تطلب من مخرجها وفنانها التشكيلي بذل جهود غير عادية، وذلك لتشكيل بنياتي السماء والأرض. وقال مخرج الأوبرا أندريه كونتشالوفسكي: إن هاتين البيئتين تشكلان براهيه فكرة الأوبرا الرئيسية.



بيان حول موقع ماري الأثري

كشفت المديرية العامة للأثار والمتاحف في بيان لها عن تعرض عدد من المواقع الأثرية في محافظة دير الزور ومن بينها أبنية موقع ماري في تل الحريري لأضرار كبيرة، ومنها قصر زمري ليم العائد للآلف الثاني قبل الميلاد، والجدير بالذكر أن مدينة ماري كانت عاصمة لمملكة كبيرة عرفت منذ منتصف الألف الثالث ق.م. واكتشفت البعثات الوطنية والأجنبية التي عملت في الموقع الحالي للمملكة الكثير من الأبنية والتماثيل والكنوز الأثرية علاوة على الأرشيف الملكي الذي وجد في قصر زمري ليم المكون من ألف رقيم طيني مكتوب باللغة الأكادية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبود	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقه	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 01/04/2018» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

أكيثو الشرق العظيم



أكيثو، أو عيد رأس السنة عند شعوب الشرق كالسريان والكلدان والآشوريين وغيرهم ويحتفل به في عدة بلدان مثل: سورية والعراق. وكانت السنة السورية القديمة أو السنة البابلية تبدأ في الأول من نيسان «نيسانو في اللغة الكنعانية الفينيقية والآرامية».

■ آلان داود

كان هذا التقويم مستخدماً عند الحضارات القديمة في سومر وبابل وأشور وأوغاريت وإيبلا وماري ودمشق ودمشق، وانتقل مع العرب فيما بعد إلى الأندلس. وما زال يحتفل به إلى اليوم في الساحل السوري، ويعرف باسم عيد الرابع الذي يحتفل به على مدى ثلاثة أيام، وتقام الاحتفالات السنوية في الجزيرة السورية ودمشق وحلب أيضاً. احتفل به السوريون القدماء بوصفه يوم رأس السنة، وموعد هبوط «عشتار» إلى العالم السفلي لإنقاذ «تموز» أي: «الخصب». سمي عيد رأس السنة أكيثو بالسومرية والأكدية وبدأ في اليوم الأول من شهر نيسان «12 آذار قديماً» لمدة اثني عشر يوماً، الذي يشير إلى موعد بذر وحصاد الشعير والقمح والحبوب المختلفة والخضراوات. تدل الآثار التي تم اكتشافها في سورية والعراق أن أول عيد لأكيثو في التاريخ بدأ على شكل عيد للحصاد الزراعي، الذي كان يُنجز مرتين في السنة الواحدة، الأول:

في شهر نيسان، والثاني: في تشرين الأول.

تطور العيد من احتفال زراعي نصف سنوي إلى عيد سنوي للسنة الجديدة، حيث يحدث هذا العيد في تلك الفترة من السنة التي يكون فيها الليل والنهار في حالة توازن تام مع بعضهما البعض،

معلوماً بأن شهر نيسانو أي: نيسان يبدأ بحسب التقويم بلبلة الاعتدال الربيعي، واختلف العلماء حول أصل التسمية «أكيثو»، غير أن أصل الكلمة هو «يوم الخصب» لأنه في الأساس هو عيد زراعي مرتبط بموسمي البذار والحصاد.

ويتم إعلان قدوم الاعتدال الربيعي بأول ظهور للقمر الجديد في الربيع، وذلك في نهاية آذار أو بداية شهر نيسان، وذلك وفقاً لدورة القمر السنوية. من الجدير بالذكر، أن تاريخ السومريين كان يعتمد على عدة عناصر طبيعية، وأهمها: القمر، فقد كان

هناك مكان لمن يصلي..

نصان من نصوص لينين المنسية، والتي صارت تظهر تباعاً في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي في هذا الفضاء الإلكتروني المفتوح. ولينين حكم دولة مترامية الأطراف، إلا أنه لم يخصص نفسه بشيء من خياراتها.

■ عبدالرزاق دحنون

وأنت تتجول في مكتبته في الكرملين حيث عاش من آذار 1918 إلى كانون الأول 1922 هنا كان يتصل بالعالم باللغات التسع التي كان يعرفها. تجد في تلك الغرفة كتاباً للإنكليزي الساخر جورج برنارد شو اسمه «إلى الخلف حتى مافوسيل» كتبت على غلافه عبارة «إلى نيقولا» لينين الحاكم الوحيد من بين حكام



القومية والثقافية صارت اليوم حرة مقدسة. نظموا حياتكم القومية بكل حرية، فهي حق لكم، واعلموا أن الثورة العظيمة، ومجالس الحكم المحلي للعمال والجنود والفلاحين تحمي حقوقكم وحقوق كل شعب روسيا.

النص الثاني

لقد أعيدت الآثار والكتب الإسلامية المقدسة التي كانت نهبتها القيصرية إلى المساجد. وقد تم تسليم نسخة القرآن الكريم المعروف بمصحف عثمان في احتفال مهيب إلى المجلس الإسلامي في بيتروغراد في 25 كانون الأول-ديسمبر 1917 وقد أعلن يوم الجمعة، يوم الاحتفال الديني للمسلمين، يوم الإجازة الرسمية في كل آسيا الوسطى.

أيها المسلمون في روسيا وسيبيريا وتركستان، يا من هدم القياصرة مساجدكم وعبث الطغاة بمعتقداتهم، إن معتقداتكم وعاداتكم ومؤسساتكم

النص الأول

نداء كتبه لينين إلى المسلمين في روسيا بتاريخ 24 تشرين الثاني-نوفمبر 1917:

أوروبا الذي يمتلك نبوغاً وخلقاً ومعارف تتناسب مع مركزه المسؤول» من برنارد شو في 16 حزيران 1921.